جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة وبناء المؤسسات

دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

عدي أحمد فريد القطب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442 هـ - 2021 م

دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

إعداد

عدي أحمد فريد القطب

بكالوريوس علوم تنموية / جامعة القدس

المشرف: د. إبراهيم عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس.

1442 هـ -2021 م

القدس – فلسطين

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

إعداد الطالب: عدي أحمد فريد القطب

الرقم الجامعي: 21712729

إشراف: د. إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/5/24 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة:	د. إبراهيم محمد عوض	التوقيع:
2- ممتحناً داخلياً:	د. محمود الجعفري	التوقيع:
3- ممتحناً خارجياً:	د. نائل موسى	التوقيع:

القدس – فلسطين

1442 هـ - 2021 م

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضيع إلى كل من ساندني في إعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر والديّ العزيزين وإخواني الأفاضل

إقـــــــرار

أقرّ أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: عدي أحمد فريد القطب

التوقيع:.....

التاريخ: 2021/5/24

الشكر والتقدير

أتقدم بوافر الشكر والعرفان لأساتذتي الكرام في معهد التنمية المستدامة لما قدموه لنا من معارف، وزادوا من تطلعاتنا نحو المستقبل، وأوجه شكري إلى أستاذي ومشرفي القدير د. إبراهيم عوض الذي منحني التوجيهات البناءة، ووجهني أحسن توجيه، فله مني جزيل الشكر.

ولا أنسى فضل لجنة المناقشة الأفاضل، الممتحن الداخلي الدكتور محمود الجعفري والدكتور نائل موسى على سعة صدورهم وحسن توجيههم كي تخرج الرسالة بصورة النهائية.

وأتقدم بشكر خاص إلى والدي ووالدتي أطال الله أعمارهم، واللذين أعطياني الدافع لإتمام دراستي الجامعية، فكانا بأسلوبهما الرائع خير مرشد لي في حياتي التعليمية.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة معرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث دور إجراءات المحافظة في زيادة الإقبال على المنتوجات، ودورها في الإجراءات الحكومية والقانونية، ودورها في تنظيم هيكلية الأسواق، وهدفت أيضاً إلى الكشف عن مدى رضا أصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة عن دعم المحافظة ومساندتها لهم.

وقد تكون مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع المشروعات الاقتصادية القائمة في محافظة أريحا والأغوار، والتي يبلغ عددها (852) يعمل فيها (4,647) عاملاً وعاملة، وتمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية التناسبية، حيث تمّ تحديد أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب أنواعها (خدمات، تجاري، صناعي، حرفي، زراعي، مقاولات)، ثم تحديد نسبة ثابتة (33.3%) بحسب عدد هذه المشروعات، وبلغ عدد العينة (280) مشروع اقتصادي في محافظة أريحا والأغوار.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي، وأداة الاستبانة والتي تكونت من ثلاثة أقسام رئيسة، الأول يتعلق بمتغيرات الدراسة الخاصة بالمشروعات وهي: (نوع المشروع، وعمر المشروع بالسنوات، وحجم رأس مال المشروع، وعدد العاملين). والقسم الثاني مكون من (44) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، المحور الأول يتعلق بإجراءات المحافظة المؤدية لزيادة الإقبال على المنتوجات، الثاني يتعلق بالإجراءات الحكومية والقانونية والثالث يتعلق بإجراءات تنظيم هيكلية الأسواق. أما القسم الثالث فمخصص لقياس رضا أصحاب المشروعات عن دور المحافظة في زيادة التنافسية ومعرفة مقترحاتهم لتحسين دور البلدية.

وبعد إجراء التحليل الإحصائي اتضح من النتائج أنّ دور محافظة أريحا والأغوار في زيادة القدرة التنافسية قد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت الدرجة الكلية للأداة (3.08)، وجاءت الدرجة الكلية لمحاور الدراسة الثلاثة متوسطة أيضاً، واتضح أنّ دور المحافظة من حيث الإجراءات الحكومية والقانونية قد حصل على المرتبة الأولى في دور المحافظة في زيادة القدرة التنافسية، وحصل المحور الثاني والمتعلق بهذا الدور على أعلى متوسط حسابي كلي وبلغ (3.34)، وجاء في المرتبة

الثانية دور المحافظة بزيادة الإقبال على المنتوجات وبمتوسط كلي بلغ (3.01)، بينما جاء دور المحافظة بتنظيم هيكلية الأسواق بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي كلي بلغ (2.90).

وأظهرت النتائج أن أنّ نسبة أصحاب المشروعات في محافظة أريحا الذين عبروا عن رضاهم عن أداء المحافظة قد بلغت (22.5%)، وبواقع (63) صاحب مشروع، وأن نسبة أصحاب المشروعات الذين عبروا عن عدم رضاهم عن أداء المحافظة (77.5%).

وأظهرت النتائج وجود فروق متنوعة في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة تعزى لنوع المشروع، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات ولمتغير حجم رأس مال المشروع، واتضح وجود فروق تعزى لعدد العاملين كانت لصالح (من 1 – 5).

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بتوصيات عدة، أبرزها إنشاء المحافظة لجنة اقتصادية متخصصة تتضمن خبراء تتابع القضايا الاقتصادية مثل التنافسية والاستثمار وغيرها، والعمل على تفعيل مؤشرات التنافسية كمعايير لجودة الأعمال والخدمات، لما لها من دور إيجابي في التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الاقتصادية، والاهتمام بتنظيم العمليات التجارية وتقديم المشورة والتوجيه لأصحاب المشروعات بما يتلاءم وحجم السوق وإمكانات التوسع مستقبلاً بالأعمال، وذلك بإنشاء أقسام متخصصة لمواكبة المشروعات وتنظيمها أو التشجيع على إنشاء مشروعات جديدة بدراسة العرض والطلب لتفعيل التنافسية.

The role of Jericho and Al Aghwar Governorate in enhancing the competitiveness of Small and Meduim Bussiness projects .

Prepared by: Oday Alqutub.

Supervisor. Dr- Ibrahim Awad

Abstract:

This study aimed to know the role of Jericho and Al Aghwar governorate in enhancing competitiveness in small and medium bussines projects, in terms of the role of the governorate measures in increasing the demand for products, their role in governmental and legal procedures, and their role in organizing the market structure, and it also aimed to reveal the extent of satisfaction of the owners of economic projects For the small and medium sized governorate support and support them.

The study population, which consists of all the existing economic projects in Jericho and Al Aghwar governorate, which number (852) employs (4,647) male and female workers, and the study sample was selected according to the proportional stratified method, where the number of small and medium enterprises was determined according to their types (services, Commercial, industrial, craftsman, agricultural, contracting), then determining a fixed percentage (33.3%) according to the number of these projects, and the sample number reached (280) economic projects in Jericho and Al Aghwar Governorate.

To achieve these goals, the study used the descriptive and analytical approach, and the questionnaire tool, which consisted of three main sections, the first related to the project study variables, which are: (type of project, project age in years, size of project capital, and number of employees). The second section consists of (44) paragraphs distributed on three axes, the first axis relates to the procedures of the governorate that lead to increasing the demand for products, the second concerns governmental and legal procedures, and the third concerns the procedures for organizing the market structure. The third section is devoted to measuring the satisfaction of project owners with the governorate's role in increasing competitiveness and knowing their proposals to improve the municipality's role.

After conducting the statistical analysis, it became clear from the results that the role of the governorate of Jericho and Al Aghwar in increasing competitiveness came to a moderate degree, with the total score of the tool (3.08), and the overall score of the three study axes was also medium, and it became clear that the governorate's role in terms of governmental and legal procedures has occurred. The governorate ranked first in increasing the competitive school, and the second axis related to this role got the highest overall arithmetic average of (3.34), and the governorate's role came in second place to increase demand for products with an overall average of (3.01), while the governorate's role came to organize a structural The markets ranked third, with an overall average of (2.90).

The results showed that the percentage of project owners in Jericho Governorate who expressed their satisfaction with the governorate's performance amounted to (22.5%), by (63) project owners, and that the percentage of project owners who expressed their dissatisfaction with the governorate's performance was (77.5%).

The results showed that there are various differences in the average response of the study sample about the role of Jericho and Al Aghwar governorate in enhancing competitiveness in the existing economic projects in the governorate due to the type of project, and the absence of differences attributable to the variable of the project's life in years and to the variable of the size of the project capital, and it became clear that there are differences attributable to the number of workers. She was in favor of (from 1-5).

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, most notably the establishment of a specialized economic committee in the governorate that includes experts that follow up economic issues such as competitiveness, investment and others, and work to activate competitiveness indicators as criteria for the quality of business and services, because of their positive role in economic development and the development of economic sectors, and the interest in organizing commercial operations. And to provide advice and guidance to project owners in line with the size of the market and the potential for future expansion of the business, by establishing specialized departments to keep pace with and organizing projects or encouraging the establishment of new projects by studying supply and demand to activate competitiveness.

مصطلحات الدراسة:

القدرة التنافسية: مجموعة الاستراتيجيات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الشركة؛ من المرجح أن تكون الاقتصادات التنافسية قادرة على النمو على نحو أكثر استدامة وشمولية، مما يعني زيادة احتمال استفادة كل فرد في المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي، وتتعلق بقدرة وأداء شركة أو قطاع فرعي أو بلد لبيع وتوريد السلع والخدمات في سوق معين، فيما يتعلق بقدرة وأداء الشركات الأخرى أو القطاعات الفرعية أو البلدان في نفس السوق، وأشارت الدراسة ذاتها إلى أنّ فعل التنافس ميزة خاصة بالمؤسسة (Elgohary, 2019).

الميزة التنافسية: "مقدرة المنشأة في التفوق على منافسيها بما يؤدي إلى إشباع رغبات عامليها وعملائها ويحقق لها المنفعة والتميز والتقدم على مدى طويل الأجل، وتكون نتيجة قدرة المنشأة على أداء مجموعة من الأنشطة الضرورية بشكل كفء للحصول على تكلفة أقل من المنافسين وتقوم بتنظيم هذه الأنشطة بطريقة فريدة لتمكنها من الحصول على تميز في القيمة للعملاء" (صافي، 2017، ص 96).

مؤشرات التنافسية: معايير ومقاييس ملموسة تسمح للشركات بترتيب أوضاعها الاقتصادية ومقارنتها بالآخرين من المنافسين، وتتضمن هذه المؤشرات مجالات متنوعة، مجال بيئة الأعمال، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، كذلك مجالات تتعلق بالمؤسسات العامة، ومجالات التكنولوجي، ونوعية بيئة الأعمال، ومستوى المعرفة والتكنولوجيا، وأداء المؤسسات بنوعيها العامة والخاصة، والبنية التحتية للمرافق الاقتصادية، ومجالات مستوى الاستقرار الاقتصادي في الدولة، ومؤشرات تتعلق بحجم الاستثمار الأساسي والاستثمار المتقدم والاستثمار الأجنبي، وكفاءة السوق، والابتكار، وكيفية تطور بيئة الأعمال، والجاهزية التكنولوجية وما يتعلق بها من بينة تحتية (WIFO, 2018).

محافظة أريحا والأغوار: هيئة حكومية مستقلة تابعة لوزارة الحكم المحلي تمّ تأسيسها سنة 1997، وتتكون من هيكلية إدارية تضطلع بتنمية القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والتخطيط وتطوير المشاريع وقطاع الطوارئ والمساعدات الإنسانية وغيرها من القطاعات مثل الأمومة والطفولة والثقافة (الموقع الالكتروني لمحافظة أريحا والأغوار، 2020).

مشاريع الأعمال الصغيرة: المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية، وتعرف كذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأسس الخاصة بقياس الحجم، سواء من خلال عدد العاملين فيها، أو من خلال حجم المبيعات، وعليه فإن الحجم إنما يتم تحديده من خلال أرقام أو قيم محددة في ضوء تقسيمات صناعية معيارية (الحسيني، 2006).

مشاريع الأعمال المتوسطة: وهي المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين بين 50و 100 عامل (خليل، 2011).

الفصل الأول:

خلفية الدراسة:

1.1 مقدمة:

تعدّ الهيئات الحكومية من الجهات الأساسية في أي مجتمع، إذ تعمل على تطبيق القوانين والأنظمة اللوائح التي تسيّر أعمال القطاعات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها، ومن هذه الهيئات المحافظات، حيث تقوم بدور أساسي يتمثل في الحفاظ على مستوى المشروعات القائمة وتطويره للأفضل، وذلك بحسب ما يقع على عاتق المحافظة كجهة حكومية من مسؤوليات، مثل تنظيم هذه المشروعات، وتفعيل وجودها عن طريق اللقاءات مع أصحابها وتوجيههم أو عن طريق اللوائح والتعليمات التي تنشرها، وتعمل المحافظة على تقديم خدمات عامة من شأنها تحسين البنية التحتية والمرافق العامة، الأمر الذي يزيد من زيادة تعامل القطاعات الاقتصادية حين تكون موجودة في بيئة تسمح لها بإنجاز أعمالها دون وجود عقبات تتعلق بالبنية التحتية والأنظمة والقوانين.

لذا تتناول هذه الدراسة دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى المشروعات الاقتصادية القائمة، وتمّ تناول الميزة التنافسية لأنها تعدّ جوهراً للنجاح أو سبباً لفشل المنشآت؛ كما أنها تسهم في تحديد مدى ملائمة أنشطة المنشآت وإسهامها في أداء المنشآت ذاتها، كالإبداع أو الترابط أو التخطيط السليم والتنفيذ المطلوب للأعمال، ولأهمية التنافسية تبحث المنشآت والمشروعات عن استراتيجات تنافسية مدروسة ومخطط لها عن طريق البحث والتقصي لمواقع تنافسية مناسبة لها في مجال عملها، وذلك ما أجل تحقيق موقع مميز في السوق وتحقيق ربح ذا مستوى عالٍ، وتحقيق الاستدامة قدر المستطاع في العمل أو في خدمات المنشآت وسلعها، وذلك مقابل مواجهة المنافسين الموجودين في السوق، إضافة لذلك يوجد في المنشآت والمشروعات ذاتها متغيرات عدّة تزيد من التنافسية، مثل الموارد البشرية وكفاءتها، والتكنولوجيا المستخدمة في العمل، وسهولة الاتصالات، فهذه المتغيرات موجودة في أي مشروع اقتصادي (صافي، 2017).

كذلك وجود مجموعة من العوامل تشجع البحث والتقصي عن الميزة التنافسية، منها تعدد الفرص في السوق وتوفر المعلومات عن عناصره ومتطلباته، وسهولة الاتصالات والتطور الكبير في نقل واستقبال المعلومات، ووفرة فرص تطبيق المنتجات والخدمات في مجالات الأعمال المختلفة، وانخفاض تأثيرات المحددات والقيود الحكومية في نظام الأعمال، وأهمها والجمركية والتمويلية، فدخلت التنافسية على مستويات المشروعات وأنواعها كافة، أيضاً التغيرات في طبيعة عمل المشروعات الاقتصادية وبيئاتها تؤدي إلى اتساع دائرة المنافسة، فلم تعد المنافسة محصورة في خفض سعر المنتج، إنما تحسين جودتها والقدرة على الإبداع وتطوير وابتكار منتوجات أو خدمات جديدة، والتنافس للحصول على موارد أقل تكلفة، سواء موارد بشرية أو مواد أولية، خصوصاً مع انتشار التخصصات المهنية والعلمية وتوفر الاتصال بأسواق خارجية، فأضافت هذه العوامل تنافس في الكفاءات والسرعة والجودة ورضا العملاء والزبائن (حسين، 2011).

يؤدي تعدد هذه العوامل إلى زيادة التنافس، وهذا يحتاج إلى جهات تضبط وتحدد طبيعة عمل قطاعات اقتصاد الدولة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، نظرًا لأن الاقتصاد في أي بلد أصبح أكثر تحرراً على نحو متزايد مما كان سابقاً، فقد انتشرت الشركات والمصانع والمشروعات، وفقًا لذلك تحتاج هذه المشروعات إلى التنظيم من حيث الترخيص وقيود السعة والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وضوابط الاستيراد فضلاً عن متطلبات المحتوى المحلي للإنتاج، والتي قد ينتج عنها إعادة هيكلة كبيرة للسوق (Blizniuk, 2011).

وفي هذا الشأن يرى (نوير، 2002) أنه لا يزال دور الحكومة قائماً لزيادة القدرات التنافسية، لكن في ظل التحرر الاقتصادي يأخذ دور الحكومة وهيئاتها أشكالاً غير تقليدية، انتقل من التدخل المباشر المتمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية، إلى مساندة غير مباشرة، ومتمثلة في تهيئة بيئة الأعمال المحفزة على إقامة الأعمال في الأسواق المحلية، وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة.

1.2 مشكلة الدراسة:

يقوم أي مشروع يتم إنشاؤه لأهداف معينة، منها تحقيق الربح المتوقع وإيجاد منتوجات جديدة، وتحقيق اسم تجاري، وعادة ما تتشابه منتجات وخدمات المشروعات، فيسعى القائمون على المشروعات

المتنافسة المتشابهة في منتوجاتها تحقيق أهدافها بطرق شتى، ومنها التنافسية، وقد تأخذ هذه التنافسية أشكالاً متنوعة، منها التنافس في تحسين جودة المنتج، وفي اختيار مصادر الموارد الأقل كلفة وبالتالي زيادة الأرباح، والتنافس في زيادة رضا وإقبال الزبائن والعملاء، والتنافس في تحسين التخطيط الاستراتيجي والنوعي، وفي تحسين المظهر العام للمشروع أمام البيئة الخارجية، لكنّ بعضاً من مجالات التنافس كحاجة السوق وفتح أسواق جديدة، وتحسين المنتج ضمن موصفات معينة، أو المصادر الخارجية للمواد الأولية، قد يكون لدى الجهات الحكومية وخصوصاً المحافظات دوراً بارزاً فيها، ويمكنها إرشاد أصحاب المشروعات وتوجيههم إلى تحقيق ميزة تنافسية ضمن قوانين وأنظمة أو شروط معينة تضعها المحافظة.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية بالتساؤل عن دور محافظة أريحا والأغوار في تحقيق القدرة التنافسية بين المشروعات القائمة في المحافظة، وبطريقة تضمن تحسين جودة المنتوجات والخدمات ورضا العملاء والتخطيط واختيار الموارد أفضل للمواد الأولية والخدمية، فقد أشارت دراسة (موارد، 2011) إلى الدور البارز الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في تحسين القدرة التنافسية من حيث جودة المنتج وتصميمه ومدى ملاءمة هذا التحسين في رضا العملاء والزبائن، بينما أشارت دراسة (حسين، 2011) تطبيق التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية واختيارها وتحسين التخطيط الاستراتيجي، كمؤشرات فاعلة في زيادة القدرة التنافسية.

1.3 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة؟
2) ما دور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

3) ما دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

4) ما مدى رضا أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن دعم المحافظة ومساندتها لهم وما مقترحاتهم لتفعيل دورها في زيادة القدرات التنافسية؟

1.4 أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: توضح هذه الدراسة موضوعات ومفاهيم عدّة تتعلق بالقدرة التنافسية، ومنها دور التنافسية في تحقيق مصالح وأهداف المؤسسات، وأبعاد التنافسية، إضافة لتطور مفهوم الميزة التنافسية وأساليب تحقيقها وعناصرها، وغيرها من الموضوعات، كذلك سيتم الحديث عن محافظة أريحا كهيئة حكومية لها هيكلها التنظيمي المؤثر في المشروعات القائمة.

من جهة أخرى يمكن اعتبار هذه الدراسة كقاعدة بيانات تتضمن معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة، وتسهم في سد حاجة المحافظة للإطلاع على هذه المشروعات، لدى محافظة أريحا أو غيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة، كذلك تفيد هذه الدراسة أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على جوانب القدرة التنافسية من منظور علمي.

الأهمية التطبيقية: تتمثل هذه الأهمية في الكشف عن دور محافظة أريحا في تحقيق القدرة التنافسية عن طريق استطلاع آراء أصحاب المشروعات القائمة في محافظة أريحا والأغوار، وعلى اختلاف أنواعها وأحجامها، حيث تفيد نتائج هذه الدراسة فئتين أساسيتين في المحافظة، الأولى القائمين على المحافظة والثانية أصحاب المشروعات من حيث الإفادة من التشريعات المتبعة وتطبيقها، والإفادة من الآليات الحكومية بتشجيع الاستثمار والابتكار وترسيخ مبادئ التنافسية بحسب مؤشراتها.

1.5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد دور لمحافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد انبثق عن هذه الفرضية فرضيات فرعية وهي:

1) تقوم المحافظة بإجراءات فعالة من شأنها زيادة الإقبال على منتوجات مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

2) تعزز الإجراءات الحكومية والقانونية المطبقة عن طريق محافظة أريحا والأغوار القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

3) تسهم محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية سوق المحافظة لتعزيز القدرة التنافسية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات: (نوع المشروع، عمر المشروع، حجم رأس مال المشروع، عدد العاملين)، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير نوع المشروع.

2) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير عمر المشروع

3) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع.

4) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير عدد العاملين.

1.6 دوافع الدراسة:

تتمثل هذه الدوافع في النقاط الآتية:

- الوقوف على أهم المؤثرات والعوامل في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في محافظة أريحا والأغوار، وتحديد تأثير هذه العوامل إما لتعزيزها إذا كانت إيجابية، أو للحد من تأثيرها إذا كانت سلبية.
- الإطلاع على احتياجات هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أريحا من حيث تحسين التخطيط الاستراتيجي، وتحسين رضا العملاء والزبائن، واختيار الموارد الأقل كلفة، وتحسين جودة المنتج والخدمات المقدمة.
- تعزيز القدرة التنافسية وميزاتها لهذه المشروعات عن طريق قاعدة بيانات وأسلوب علمي ممنهج.

1.7 أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: معرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها.

الأهداف الفرعية:

1) معرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة.
2) معرفة دور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
3) معرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
4) الكشف عن مدى رضا أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن دعم المحافظة ومساندتها لهم، ومعرفة مقترحاتهم لتفعيل دورها في زيادة القدرات التنافسية.

1.8 حدود الدراسة:

المحدد الزمني: الفترة ما بين شباط 2019 إلى كانون أول 2020.

المحدد المكاني: محافظة أريحا والأغوار.

المحدد البشري: أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة أريحا والأغوار.

1.9 نموذج الدراسة:

توجد عوامل تعزز القدرة التنافسية بحسب ما هو قائم في محافظة أريحا والأغوار، وهي كما في الشكل الآتي:

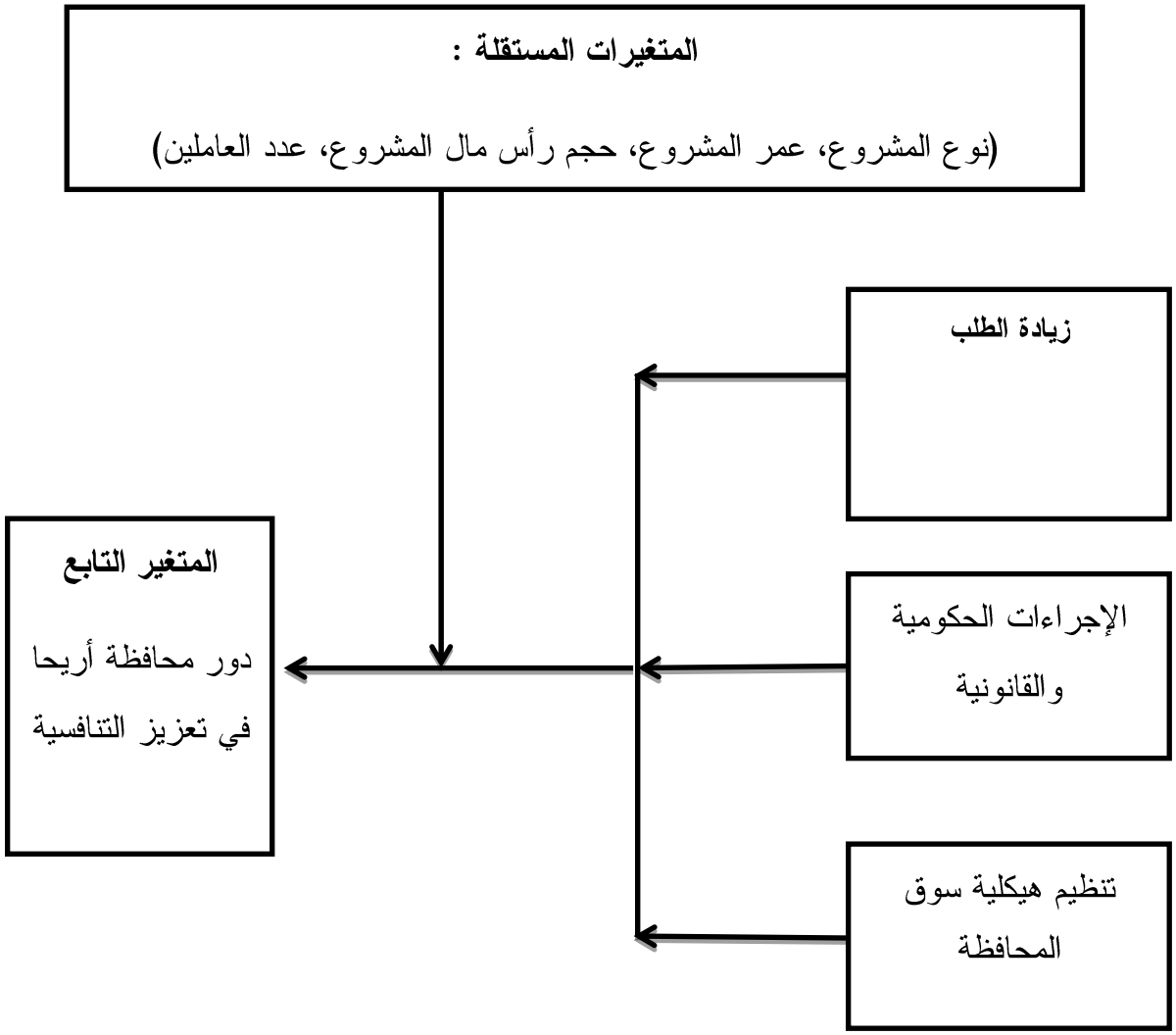

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

2.1 مقدمة:

تعدّ الإنتاجية الاقتصادية والدخل القومي الإجمالي المرتفعين من أهم العوامل الرئيسة التي تدل على قدرة الدولة على الرقي والنمو الاقتصادي، والتي تدفع إلى الازدهار والنمو والرفاهية، وتؤدي إلى زيادة نمو الدخل ومستوياته، سواء للفرد أو لمؤسسات خاصة أم عامة، إذ ترتبط مستويات الدخل للفرد وللمؤسسات والدولة ارتباطًا وثيقًا بإزدهار الدولة ومؤسساتها اقتصادية، لذا فإن فهم العوامل التي تسمح بحدوث هذه السلسلة من الأحداث مهم جدًا، وعلى رأسها التنافسية والقدرة التنافسية، وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 1999 فإن زيادة القدرة التنافسية تعني زيادة الإزدهار الاقتصادي، وأنّ الاقتصادات التنافسية هي تلك التي تكون قادرة على النمو بشكل أكثر استدامة وشمولية، مما يعني زيادة احتمال استفادة كل فرد في المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي (Songling, 2018).

وإنّ التنافسية كنوع من أنواع التحفيز الاقتصادي غير المباشر، تؤدي إلى زيادة قدرة شركة أو بلد ما على تقديم منتجات وخدمات تلبي معايير الجودة في الأسواق المحلية والعالمية، بأسعار منافسة، وتوفر عوائد كافية على الموارد المستخدمة أو المستهلكة في إنتاجها، من هنا تظهر أهمية القدرة التنافسية داخل الدولة وخارجها، لذا تعدّ من أبرز المكونات الاقتصادية التي تدل على تمتع الدولة ومؤسساتها على قدرة انتاجية منافسة كماً ونوعاً ومحلياً وعالمياً (Lisinski, 2005).

إضافة لذلك فإنه في النهج الاقتصادي الكلاسيكي تنقسم محددات القدرة التنافسية إلى محددات وعوامل خارجية وداخلية، بحيث تنجم العوامل الخارجية عن حقيقة أنّ الشركة تتأثر بالبيئة التنافسية (الشركات الأخرى) وبالبيئة العامة والاقتصاد الكلي والاقتصادي الجزئي للدولة، وحتى بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، إذ ترتبط العوامل الداخلية بقدرة المؤسسات على تطوير قدرتها التنافسية، بالمقابل فإنه في الاقتصاد الحديث يتم توفير التفسيرات للتنافسية وعواملها من خلال الاتجاهات الحديثة في نظرية المؤسسات: الموارد والكفاءة والمعرفة القائمة على المعرفة، وركزت أيضاً النظريات الحديثة على

على العوامل الخارجية الأساسية، وخاصة عوامل السوق، التي تشكّل الأساس للقدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات وقد تمّ وصف العوامل في النظريات الحديثة على المستويين الاستراتيجي والتنظيمي، مثل قدرة المؤسسة على تحقيق وضع خاص في السوق يمنحها ميزة التكلفة أو ميزة في تنويع المنتجات، وكذلك القدرة على استخدامها بفعالية، وتحديد الفرص الناشئة وصياغة استجابة استراتيجية فعالة لمواجهة التغيرات التي تحدث في السوق، وتتضمن هذه العوامل أيضاً بحسب النظريات الحديثة المعرفة والابتكار والإنتاجية والموارد البشرية (Songling, 2018).

ويتضح لنا من الاقتصادين الكلاسيكي والحديث أنّ القدرة التنافسية هي سمة من سمات مؤسسة تعمل بكفاءة، بحيث ترتبط هذه الكفاءة بعملية المنافسة التي تتنافس فيها الشركات مع بعضها بعضاً، ويظهر هذا الترابط بقدرتها على العمل في بيئة تنافسية تعمل فيها كيانات اقتصادية أخرى، فتعبّر التنافسية عن قدرة المؤسسة على تصميم وتصنيع وبيع المنتجات والخدمات في السوق، حيث يتم تقديم منتجات وخدمات مماثلة من قبل كيانات تجارية أخرى. وبالتالي فإن المنافسة متعددة الأبعاد بين الكيانات الاقتصادية تُفهم على أنها الوصول إلى الموارد من أجل تحويلها إلى منتجات وخدمات تلبي متطلبات المستهلك الواسعة، وهي سمة من سمات السوق التي تضمن التنافس والتنمية المستدامة للمؤسسات بكافة أنواعها وأحجامها وللدولة ككل.

2.2 المحور الأول: القدرة التنافسية:

2.2.1 مفهوم القدرة التنافسية:

تمّ اعتبار القدرة التنافسية كفهوم اقتصادي شائع بين الاقتصاديين على أنه مفهوم متعدد الأوجه، وذلك لأنّه يتداخل على نطاق واسع في التفكير الاقتصادي لفترات طويلة، وظهر نتيجة لتاريخ طويل من الأفكار التي ساعدت في تحديده بطريقة أكثر حداثة وتعقيدًا، فمثلاً أسهم الاقتصاد الكلاسيكي في توضيح القدرة التنافسية من خلال توضيح العلاقة بين العوامل والمدخلات الأربع: الأرض ورأس المال والموارد الطبيعية والعمل، وبين تحقيق ثروة الأمم والازدهار الاقتصادي، لذا عرفت القدرة التنافسية في البداية على أنها كيفية تنافس الدول بمبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب. بينما في الاقتصادات التي تتخذ من المبادئ الشيوعية كنظام سياسي فقد أخذت بعين الاعتبار تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية على التنمية الاقتصادية، واعتبرت أنّ أي تغيير في السياق السياسي يجب أن

يسبق الأداء الاقتصادي، ويكون مبنياً على أسس المنافسية التي فيها منفعة للاقتصاد الكلي، لذا يعرّف هؤلاء الاقتصاديون القدرة التنافسية على أنها قدرة أي بلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (صافي، 2017).

ثم أخذت فكرة التنافسية كقدرة مؤسسية وفردية بالانتشار بين الاقتصاديين حتى تداخلت مع جميع النشاطات الاقتصادية البشرية، وتمّ تناولها من جوانب سياسية واجتماعية وتربوية، تماشياً مع التطور العلمي في مجال النظريات، حتى أخذت القدرة التنافسية نصيبها من الأوضاع التكنولوجية الحديثة وما تقدمه التكنولوجيا والآلة من تفوق وسبق يدخل ضمن التنافسية، وبطبيعة حال المتغيرات الاجتماعية والسياسية فإنها تتغير، وبالنتيجة تؤثر على القدرات الاقتصادي فتؤثر مباشرة على القدرات التنافسية، ومن هذا المنطلق تتداخل التنافسية في مجالات الحياة المختلفة (وديع، 2003).

لذا أخذ مفهوم القدرة التنافسية بالاتساع والشمول، حتى اشتمل على مجال المعرفة الاقتصادية ككل، وذلك بتحليل الحقائق والسياسات التي تشكل قدرة الأمة على تكوين بيئة تحافظ على قيمة أكبر لمؤسساتها والمزيد من الرخاء لشعبها، أي تتمثل القدرة التنافسية بكيف تدير الدولة الموارد والكفاءات لزيادة الإزدهار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (نوير، 2002).

وعليه تكون القدرة التنافسية نسبية وليست مطلقة، إذ يعتمد ذلك على قيم المساهمين والعملاء، والقوة المالية التي تحدد القدرة على التصرف والتفاعل ضمن البيئة التنافسية وإمكانات الأشخاص والتكنولوجيا في تنفيذ التغييرات الاستراتيجية اللازمة، بحيث لا يمكن الحفاظ على القدرة التنافسية إلا إذا تمّ الحفاظ على التوازن المناسب بين هذه العوامل التي يمكن أن تكون ذات طبيعة متضاربة (بن أحمد، 2017).

حيث يقع الجزء الأكبر من التحدي التنافسي على قطاع الأعمال، وذلك للاستجابة بشكل فعال للبيئة العالمية، حيث تحتاج الشركات إلى تطوير مجموعة من القدرات التصديرية في مجالات التكنولوجيا والتسويق والإدارة والموارد البشرية والمالية، وتحديثها باستمرار بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن بناء القدرة التنافسية للأعمال – خاصة لأسواق التصدير – يجب أن يشترك به الحكومات ومؤسسات دعم التجارة بطريقة رئيسية، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى دعم القدرة التنافسية باستراتيجية وطنية متماسكة (بوزايد، 2012).

وتحتاج العمليات الصعبة التي ينطوي عليها بناء القدرة التنافسية للأعمال التجارية في البلدان النامية إلى اهتمام خاص، حيث إن الابتكار في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التجارة – أو تشغيل الحرف "e" – هو محرك بلا منازع للقدرة التنافسية. ومع ذلك، لا تميل البلدان النامية إلى إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن إلى استخدام التكنولوجيا المستوردة، التي يتم الحصول عليها من مصادر مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص، ومن المعدات والقوى العاملة الماهرة التي توفرها برامج المساعدة التقنية (Songling, 2018).

في البلدان النامية، يعتبر قطاع الأعمال هو الفاعل الرئيسي في تراكم القدرات التكنولوجية والقدرات التصديرية الأخرى، على سبيل المثال، في التسويق والمهارات المالية والموارد البشرية والخبرة الإدارية. يحدث هذا عندما تستثمر الشركات بوعي لتحويل التقنيات والمعارف "المشتراة" إلى استخدام منتج. لا يمكن بناء التقنيات الجديدة والاستخدامات المبتكرة لها إلا من خلال الخبرة والاستثمار في التدريب والبحث عن المعلومات والبحث والتطوير (حسين، 2011).

ويرتبط بناء القدرة التنافسية للأعمال بشكل منهجي بنجاح الصادرات في البلدان النامية، خاصة أنّ الكفاءة التي تحسن بها الشركات أو القطاعات قدراتها التصديرية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تغير أساس الميزة النسبية للبلد بأكمله. ومنها ما جاء في دراسة (Grzebyk, 2009):

- كفاءة منظمة أو دولة في إنتاج وبيع المنتجات و/ أو الخدمات التي تلبي جودة الأسواق بنفس الأسعار أو بأسعار أقل وتعظيم العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاجها.
- قدرة الشركة على تقديم منتجات ذات قيمة أعلى مقابل منافسيها بتكلفة متساوية أو منخفضة وبناء مراكز تنافسية تتيح الأداء الاقتصادي المتفوق.
- مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما؛ الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الذي من المرجح أن ينمو بشكل أسرع بمرور الوقت.

بينما أضاف (Blizniuk, 2011) تعريفات أخرى، وهي:

- قدرة الشركة وأدائها على بيع وتوريد السلع والخدمات في سوق معين، فيما يتعلق بقدرة الشركات أو البلدان الأخرى.

- الفعالية التنظيمية التي يتم تحديدها من خلال النمو الإداري والتشغيلي للمؤسسة التي تفي بمتطلبات تطوير الأداء التنظيمي.
- قوة الشركة واستعدادها لزيادة حصتها في السوق والأرباح.
- قدرة أي منظمة على تحقيق مهمتها بنجاح أكبر من سلع المنظمات المنافسة، إذ تميل الأسواق إلى أن تكون متوازنة من خلال قانون العرض والطلب.

وقد أوضحت دراسة (Elgohary, 2019) مفهوم القدرة التنافسية بأنّ القدرة التنافسية هي مجموعة الاستراتيجيات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الشركة؛ من المرجح أن تكون الاقتصادات التنافسية قادرة على النمو على نحو أكثر استدامة وشمولية، مما يعني زيادة احتمال استفادة كل فرد في المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي، وتتعلق بقدرة وأداء شركة أو قطاع فرعي أو بلد لبيع وتوريد السلع والخدمات في سوق معين، فيما يتعلق بقدرة وأداء الشركات الأخرى أو القطاعات الفرعية أو البلدان في نفس السوق.

ويرى الباحث أنّ القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي محاولة لكسب ما يسعى الآخر لكسبه في الوقت ذاته، وتتمثل في جهد طرفين (متنافسين) أو أكثر يتصرفون بشكل مستقل لتأمين أعمال طرف ثالث (المستهلك) من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات مع الحفاظ على نمو المؤسسة والبقاء على مصادر مواردها.

2.2.2 مؤشرات القدرة التنافسية:

لقد أصبحت الشركات والبلدان أكثر اهتمامًا بتحديد القدرة التنافسية لمقارنة منافسيها وأعمالهم، لذلك يجب ترجمة القدرة التنافسية إلى المقاييس والمؤشرات الملموسة التي تسمح للشركات بترتيب أوضاعها الاقتصادية ومقارنتها بالآخرين من المنافسين، وقد تمّ وضع مقاييس ومؤشرات لتحديد أفضل السياسات والتي قد تكون بمثابة علاج للتغلب على أوجه القصور في أية مؤسسة، وتمّ وضع نوعين من المؤشرات المعروفة والمستخدمة في تصنيف البلدان على أساس التنافسية، الأول يُطلق عليها اسم (مؤشرات القدرة التنافسية السويسرية)، والثاني (مؤشرات القدرة التنافسية العالمية)، وقد تم تطويرها من قِبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) المعروف اختصاراً (WEF)، وقد استقرت على (47) مؤشراً سنة 1994، ثم تبع ذلك سنة 1999 مؤشرات التنافسية

حسب التصنيف البريطاني، ثم قام (WEF) منذ سنة 2005 إلى التفصيل أكثر بالمؤشرات إلى أو وصل عددها إلى (103) مؤشرات، استقرت على ذلك حتى سنة 2019 (Elgohary, 2019).

وقد تضمنت هذه المؤشرات مجالات متنوعة، أبرزها مجال بيئة الأعمال، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، كذلك مجالات تتعلق بالمؤسسات العامة، ومجالات التكنولوجي، ونوعية بيئة الأعمال، ومستوى المعرفة والتكنولوجيا، وأداء المؤسسات بنوعيها العامة والخاصة، والبنية التحتية للمرافق الاقتصادية، ومجالات مستوى الاستقرار الاقتصادي في الدولة، ومؤشرات تتعلق بحجم الاستثمار الأساسي والاستثمار المتقدم والاستثمار الأجنبي، وكفاءة السوق، والابتكار، وكيفية تطور بيئة الأعمال، والجاهزية التكنولوجية وما يتعلق بها من بينة تحتية.

وقد تمّ تقسيم هذه المؤشرات بحسب المجالات إلى (12) مؤشراً أساسياً، تتناول ما يمكن قياسه بواسطة المؤشرات للحكم على الاقتصاد أنّه يمتلك بيئة تنافسية بحسب المعايير والقياسات الدولية، وفيما يأتي إجمالاً لهذه المؤشرات كما جاءت في Centre for European Economic Research (ZEW)، كذلك كما وردت في Austrian Institute of Economic Research (WIFO) ، وهي على النحو الآتي:

أولاً: مؤشرات تنافسية المؤسسات العامة والخاصة: تتعلق هذه المؤشرات بجودة المؤسسات، من حيث ترك أثر إيجابي في التنافسية والنمو وبقرارات الاستثمار وبتنظيم الإنتاج، وبطرق توزيع الفوائد، وفي تحمّل تكاليف استراتيجيات التطوير، وحُسن الإدارة المالية، ووضع تقارير الشفافية، والحفاظ على ثقة المستهلك والمستثمر، وتقديم الخدمة الجيدة للاقتصاد.

ثانياً: مؤشرات البنية التحتية: وقد تناولت جميع أنواع النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يمكنها أن تتطوَّر في الدولة، لأنّ البنية التحتية المتطورة تحدّ من الآثار السلبية للنقل، وتقرّب السوق الوطنية وتمكنها من تحقيق تكلفة منخفضة، فتقاس التنافسية بتوفير خدمات بطريقة آمنة دون تأخير أو أضرار، وتسهيل حركة الأيدي العاملة، وتوفير شبكة كهرباء فاعلة وشبكة اتصالات سلكية أو لا سلكية مناسبة، لضمان تدفق المعلومات وتزيد الجدوى الاقتصادية.

ثالثا: مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعنى هذه المؤشرات باستقرار البيئة الاقتصادية ككل، وتوفير الخدمات الحكومية المجدية، وتقنين الضرائب والفوائد والديون ووضع الموازنات الفاعلة، وقدرة الاقتصاد الكلي على التعامل مع الدورات الاقتصادية في بيئة الأعمال.

رابعاً: مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي: تركّز هذه المؤشرات بصورة أساسية على صحة اليد العاملة، والحيوية التي يتمتعون بها، فالعامل المريض لا يمكنه العمل بكامل طاقته وتنخفض إنتاجيته، فضلاً عن ذلك يترتب على المرض تكاليف إضافية على الشركات والحكومة، نتيجة للتغيب والحاجة لرعاية صحية. كذلك تتناول هذه المؤشرات نوعية التعليم الأساسي الموجود في البلد وجودته، لأنّ هذا التعليم يرفع من مستوى إنتاجية العمل والعامل الفرد، وما يتضمن هذا التعليم من أسس علمية بسيطة تتعلق بالاقتصاد القومي.

خامساً: مؤشرات التعليم العالي والتدريب المهني: يعدّ التعليم العالي والتدريب المهني الملائمين من ضروريات للاقتصاد، إذ يؤديان معاً إلى رفع جودة المنتجات، وابتكار آليات عمل من شأنها تخطي وسائل الإنتاج التقليدية وطرقها، إذ توجد صلة بين تعزيز معايير الجودة والتنافسية، فكلما زادت الجودة زادت التنافسية، بتطوير أنظمة الإنتاج. كذلك تتعلق هذه المؤشرات بمستويات التوظيف بناء على التدريب المهني، سواء المتواصل في أثناء أداء العمل أو قبل البدء بالعمل.

سادساً: مؤشرات فاعلية سوق السلع: تقيس هذه المؤشرات مدى توافر سوق للسلع وبشكل فاعل، وتقيس أيضاً وضع الإنتاج لمجموعة من السلع والخدمات الملائمة لسوق السلع، وتلاؤم العرض والطلب، وضمان أن تكون السلع قابلة للتسويق في السوقين المحلية والخارجية، أي تقيس المنافسة المفيدة في سوق فعّالة محلياً وعالمياً، لأنّ ذلك ينعكس على إنتاجية الشركات والمصانع، وتضمن أن تُصنَع أفضل السلع التي تطلبها الأسواق.

سابعاً: مؤشرات الأيدي العاملة: تقيس ما تتمتع به الأيدي العاملة من حيوية ومرونة في اختيار الوظائف وتوفّرها وأن يكون له حرية الاختيار بالوظيفة والمهنة، وضمان عمل العامل في وظيفة مجدية له في الاقتصاد، وأن يحصل على الحوافز حتى يؤدي أفضل ما لديه من أداء العمل، لذا يجب أن تتصف سوق اليد العاملة بالمرونة بانتقال العامل من نشاط اقتصادي إلى آخر بتكلفة منخفضة،

وتتصف بمستوى أجور لا يؤدي إلى اضطراب اجتماعي. إضافة إلى حقوق العامل والمساواة المهنية على أساس النوع الاجتماعي.

ثامناً: تطوّر الأسواق المالية: تقيس قدرة الأسواق المالية على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وتركز على الدور الذي يؤدي القطاع المالي السليم في النشاطات الاقتصادية، من منطلق أنّ القطاع المالي الفعّال يوفّر الموارد المالية المناسبة من استثمارات خارجية بالموارد وبالمشاريع التي تملك معايير دخل عالية، حيث تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار المخاطر وتقديرها. إضافة لقياس تطور الأسواق المالية ذاتها وتوفّر رأس مال للاستثمار في القطاع الخاص من مصادر مختلفة كالقروض المصرفية او بتبادل سندات الإدارة، واستثمار رؤوس المال الأجنبية، ووجود قطاع مصرفي فاعل ويتمتع بثقة أصحاب المشروعات.

تاسعاً: مؤشرات الجاهزية التكنولوجية: تقيس دور التكنولوجيا في المؤسسات بقياس سرعة اعتمادها على الوسائل التكنولوجية المتاحة، ومدى دور التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية في الصناعات، وتشدد هذه المؤشرات على مقدرة الاقتصاد على الاستفادة من التكنولوجيا، سواء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو التكنولوجيا الآلية في خطوط الإنتاج، ودورها في تحسين الجدوى والقدرة والجودة للشركة والمنتج على السواء.

عاشراً: مؤشرات حجم السوق: تقيس تأثير حجم السوق على الإنتاجية، حيث إنّ الأسواق الكبيرة تتيح للشركات التوسع بالسوق، خاصة الأسواق المحلية في البلدان الصغيرة التي تعتمد على التصدير. وتقيس هذه المؤشرات تحديداً الانفتاح التجاري المرتبط إيجاباً بالنمو الاقتصادي محلياً ودولياً، ويُنظر إلى الصادرات كبديل عن الطلب المحلي عند تعيين حجم السوق في بلد ما.

حادي عشر: مؤشرات تطور الأعمال: تتعلق وتقيس أساليب إدارة الشركات والأعمال، والتي تؤدي إلى تعزيز الجدوى في الإنتاجية للسلع والخدمات، وتقيس جودة شبكات الأعمال العامة وجودة أعمال كل شركة واستراتيجيتها على حدة، وذلك من حيث تكوّن المصادر الأولية التي استُنفدَت أو شارفت على الانتهاء.

ثاني عشر: مؤشرات التجديد: تقيس التجديد الحاصل في المعرفة، سواء التكنولوجية أم العلمية أو الإنسانية، كذلك التجديد على مستويات المهارة والبراعة والابتكار التي توفرها النظم، وتقيس ما ينتج

عن التجديد من تحسين في المؤسسات وتعديل البنية التحتية وإنشائها وتطويرها، وتقليص عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز اليد العاملة وأسواق المال والسلع على المديين القريب البعيد.

2.2.3 كيفية قياس القدرة التنافسية:

تعرّف القدرة التنافسية على أنها مواجهة المنافسة والنجاح عند هذه مواجهة، وتمثّل القدرة على بيع المنتجات التي تلبي متطلبات الطلب من سعر وجودة وكمية، وفي الوقت نفسه تضمن حدوث الربح، وبمرور الوقت تمكّن التنافسية الشركة من الازدهار، وقد تكون المنافسة داخل الأسواق المحلية، وفي هذه الحالة يتم مقارنة الشركات أو القطاعات في البلد نفسه مع بعضها بعضاً، أو دولية، وفي هذه الحالة يتم إجراء مقارنات بين البلدان، وبالنتيجة فإن التنافسية هي مقياس نسبي. ومع ذلك، فهو مفهوم واسع ولا يوجد اتفاق نهائي حول كيفية قياسه بدقة، ومع ذلك يوجد إجماع ما حول التدابير التي يمكن استخدامها لتقييم القدرة التنافسية وقياسها (Jonas, 2002).

إذ يمكن إجراء القياس وفقًا لاثنين من التخصصات؛ الأول الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، والذي يركز على نجاح التجارة ويقيس القدرة التنافسية مع سعر الصرف الحقيقي، ومؤشرات الميزة النسبية، ومؤشرات التصدير أو الاستيراد، والثاني اقتصاد مدرسة الإدارة الإستراتيجية، والذي يركز على هيكل الشركة واستراتيجيتها وفيه ينظر إلى القدرة التنافسية على أنها قيادة التكلفة والتفوق غير السعري، مع قياس القدرة التنافسية للتكلفة وفقًا لمؤشرات التكلفة المختلفة، فضلاً عن الإنتاجية والكفاءة، ويركز على الإنتاجية ومكون الكفاءة فيها، والتي تكون جزءًا من القدرة التنافسية (Kisiel, 2005).

ولإجراء القياس ينبغي أولاً قياس القدرة التنافسية فيما يتعلق بالمعيار أو المؤشر لأنه مفهوم نسبي، ويجب مقارنة الشركات مع بعضها البعض، أو الدول مع بعضها بعضاً، لأنه لا معنى لإنتاج أرقام مطلقة لدولة أو صناعة. على سبيل المثال، تحدث زيادة في القدرة التنافسية عندما تخفض الشركة تكاليفها مقارنة بتلك التي تتكبدها الشركات المنافسة، وعلى مستوى الدولة يمكن أن تزداد القدرة التنافسية لدولة "أ" ، لكن هذا لا يعني أن القدرة التنافسية لدولة أخرى "ب" ستنخفض (Kotler, 1999).

وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أنّ القدرة التنافسية تعريف واسع ومتغير اعتمادًا على مدرسة الاقتصاد ومستوى التحقيق الذي تم إجراؤه. لذلك ينبغي إجراء تقييم القدرة التنافسية على أساس مكونات عدة، مثل مؤشرات التصدير، وتكاليف الإنتاج، ونمو الإنتاجية وغيرها، ومن الأفضل لإجراء القياس قياس العديد من المكونات وتجميعها في مقياس واحد للقدرة التنافسية أو الملاحظات العنقودية في مجموعات على أساس جميع المكونات، من أجل الحصول على نظرة شاملة أكثر اكتمالاً للقدرة التنافسية. ومع ذلك فإن القضية الحساسة والحاسمة هي كيفية ترجيح كل عنصر من عناصر القدرة التنافسية للتجميع (بوزايد، 2012).

ولتوضيح كيفية القياس نأخذ مثال القطاع الزراعي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة المدخلات غير مدفوعة الأجر، مثل عمل الأسرة وعوامل الملكية أو استبعادها، خاصة العمل غير المأجور، ومسألة تشوه حدود القياس والمؤشرات بسبب تدخل الحكومة بالدعم، إذ يجب أن تقاس مكونات التنافسية على افتراض عدم التدخل الحكومي وعلى افتراض التجارة الحرة، وفي هذه الحالة يتم القياس بحسب بأسعار السوق الحالية، وبحسب أسعار التوازن، أي التي لا يتم ملاحظتها، لأن أسعار المنتوجات الزراعية تختلف يومياً، فقد يؤدي تدخل الحكومة إلى تغيير القدرة التنافسية ظاهريًا دون زيادة القدرة التنافسية الحقيقية.

2.2.4 أهمية القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية:

تحدد هذه القدرة أموراً اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة، حيث ترتبط سياسة المنافسة والقدرة التنافسية بصورة مباشرة بالنمو والازدهار والحد من الفقر والبطالة، وأولت بلدان عديدة الأولوية للنمو في استراتيجياتها الوطنية بحسب القدرة التنافسية، وأصبحت هذه المنافسة مكوناً أساسيًا في أية استراتيجية اقتصادية؛ لأن المنافسة العادلة والفعالة هي محرك للإنتاجية بشكل حاسم، فهي تسهّل قدرًا أكبر من المساواة في الفرص، عن طريق تقليل الحواجز أمام دخول مستثمرين جدد وقيام منشآت اقتصادية جديدة، ومن هذه الحواجز سيطرة النخب الاقتصادية، أو الانحياز الحكومي (Lisinski, 2005).

حيث إنّ حواجز التنافسية الناشئة عن السياسات الحكومية غير الملائمة أو السلوك المناهض للتنافسية من جانب الشركات أمر شائع في البلدان النامية، فهذه السياسيات تقلل من فرص الابتكار والنمو، إذ

تهيمن الشركات الكبرى ذات العلاقات الوثيقة بالحكومة على الأسواق، وتقلل من التنافسية الأكثر فاعلية من وجود الفساد، وتخلق مساحة أكبر لنمو رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتزيد من معدل المشتريات العامة التنافسية، ومن فعالية الإنفاق على الخدمات المقدمة للمستهلكين، مثل التعليم والبنية التحتية (وديع، 2003).

وتظهر أهمية القدرة التنافسية في السماح لإنشاء أسواق باستخدام موارد الدولة لتحقيق أفضل تأثير في إنتاج السلع والخدمات، وبحسب المؤشرات والمعايير فإن التنافسية تمنح الشركات حوافز مستمرة لجعل إنتاجها وتوزيعها أكثر كفاءة، واعتماد تكنولوجيا أفضل، فضلاً عن الابتكار، فيؤدي مصادر تحسين الإنتاجية إلى النمو والحد من الفقر، ومجمل هذا الأمر ينعكس على قوة القدرة التنافسية للبلد (نوير، 2002).

ونظراً لوجود مؤشرات تتعلق بالابتكار والإبداع في القدرة التنافسية، فمن المهم تشجيع الابتكار وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين بطرق حديثة وبأقل الأسعار الممكنة، دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية. سيستفيد العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة من المنافسة الفعالة والعادلة إذا كانت قواعد الدخول إلى الأسواق والخروج منها منخفضة (صافي، 2017).

وتفيد التنافسية في تحديد السمات العامة والخاصة للمؤسسة أو الفرد، فكثيراً ما تقدم مؤسسات عدّة أو مشروعات الخدمات والمنتجات ذاتها، ولكن بوتيرة مختلفة، فقد تكون أسرع أو بمزيد من التخصيص أو عن طريق نهج فريد متميز، أو بتقديم خدمة إضافية واحدة لا يقدمها منافس آخر، وعليه فإنّ التنافسية تنمي سمات معية تمكّن الفرد أو المؤسسة من تحديد السمات الخاصة والفريدة التي تجذب المستهلكين والعملاء، وتحديد هذه السمات وتسخيرها في سوق العمل سيكون له مردود إيجابي أكثر وفاعلية عند التميّز عن المنافسين (Elgohary, 2019).

كذلك تنّمي التنافسية ترابط بين المنتج والمستهلك، إذ كلما اختار المستهلك منتج مقابل منتج منافس، زادت احتمالية استمراره في اختياره، وكلما قام المستهلك باختياره، زاد امتنان وتقدير المؤسسة للمستهلكين وزادت لديها الرغبة في خدمتهم وتحسين إنتاجها بشكل أفضل، وكلما تم تقديم الخدمة والمنتج بشكل أفضل زاد شراءهم للمنتج والخدمة، وهذا بدوره يقود إلى تحسين ولاء المستهلكين،

وينشأ عنها علاقات طويلة الأمد مع المستهلكين وتبني رابطة قوية يمكن أن تصمد أمام أي تحد تجاري آخر (بوزايد، 2012).

وتنمي القدرة التنافسية أسلوب العمل لجمع البيانات والمعلومات عن السوق، وتزيد من آليات الحصول على المعرفة الاقتصادية والتجارية، وذلك لأنه في عالم الأعمال تكون هناك حالات واردة بأن يترك أحد العملاء أو المستهلكين التعامل مع مؤسسة ما، أو يظهر منافس جديد، أو يتم طرح منتج منافس جديد، فعند حدوث أي من هذه الحالات، تقوم إدارة المؤسسة بالبحث والتقصي للكشف عن سبب قيام مستهلك ما أو عمل ما تحديداً بتغيير أعماله أو تعامله، ففي هذه الحالة يمكّن جمع هذه المعلومات من فهم المستهلكين وتصرفاتهم بشكل أفضل، ومعرفة احتياجاتهم بشكل أوسع ثم إجراء التعديلات بحسب الضرورة (Elgohary, 2019).

2.2.5 إيجاد استراتيجية تنافسية متماسكة:

لإيجاد استراتيجية تنافسية متماسكة وفاعلة، لا بد من معرفة العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال، إذ يوجد العديد من العوامل، بما في ذلك الظروف الأولية والتاريخ والموارد الطبيعية وحجم البلد والجغرافيا واستراتيجية القدرة التنافسية، التي تؤثر على القدرة التنافسية للأعمال، وهي عوامل متغيرة باستمرار ولا يمكن التحكم بها بشكل مطلق، لكن يمكن التنبؤ بها وتوقع نتائجها، لذا لإيجاد استراتيجية التنافسية المتماسكة، فإنه يمكن القيام بخطوات عديدة، أبرزها توفير الظروف السياسية والاجتماعية لبيئة اقتصادية كلية مستقرة، ويمكن التنبؤ بها للاستثمار في الأعمال التجارية التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية، وضوابط صارمة على التضخم وأسعار صرف حقيقية تنافسية (نوير، 2002).

كذلك تطوير نظام استيراد متحرّر، والذي يُعرّف بغياب ضوابط الاستيراد وقلة حظر الاستيراد وقواعد المحتوى المحلي وتعريفات الاستيراد المنخفضة نسبيًا، لتشجيع الأعمال التجارية على إعادة الهيكلة، وتطوير استراتيجية تصدير قوية لدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق التصدير، مع التركيز على الوصول بدون رسوم إلى المواد الخام، وهي طريقة فعّالة للتجارة مدفوعة بالطلب وموجهة نحو الخدمات، وبرنامج تسويق تصدير شامل للشركات الصغيرة والمتوسطة (صافي، 2017).

وإيجاد نظام منافسة محلي فعال مع دخول وخروج مجاني على مستوى الصناعة وسلطة تنظيمية قوية للتعامل مع الممارسات المضادة للمنافسة، وتشجيع استراتيجية استثمارية استباقية استباقية تركز على استهداف عدد قليل من القطاعات الاقتصادية القائمة، ومكاتب الترويج الخارجية كشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوافز استثمارية تنافسية وعمليات اعتماد الاستثمار المبسطة بشكل جذري، وإجراءات ولوائح مبسطة تؤثر على الشركات للحد من تكاليف المعاملات التجارية لبدء الأعمال التجارية الصغيرة، وإدارة الضرائب، وتصاريح العمل وموافقات السلطات المحلية (Songling, 2018).

والعمل على تكوين فرص لاستثمارات مستدامة في رأس المال البشري، وعلى جميع المستويات خاصة التعليم التقني على مستوى التعليم العالي، وزيادة التدريب المؤسسي والمهني، على سبيل المثال، مساعدة جمعيات الصناعة لبدء خطط التدريب وحملة إعلامية لتثقيف الشركات الصغيرة والمتوسطة حول مزايا التدريب والإعفاءات الضريبية للتدريب، مع تسهيل الحصول على التكنولوجيا لإدارة الجودة وتحسين الإنتاجية، والقياس والخدمات الفنية للشركات الصغيرة والمتوسطة (Blizniuk, 2011).

2.2.6 أنواع القدرة التنافسية وطبيعتها:

بشكل عام يمكن افتراض أن القدرة التنافسية هي سمة لأولئك الذين يتنافسون اقتصادياً، ويمكن القول أنّ القدرة التنافسية هي قدرة الدولة أو الشركة أو الفرد على تكوين وجمع ثروة أكبر من أي منافس آخر في السوق، وعن طريق هذا التنافس تحديد البقاء في الأعمال التجارية وتطوير المنظمة عن طريق السوق التي يتم فيها بيع المنتجات والخدمات، ويُنظر إلى القدرة التنافسية على أنها عملية وفرصة للتعاون بين شركات الأعمال، لذا فإنّها تأخذ أشكال عدّة، كذلك تنوع المعايير والمؤشرات تدل على تنوع القدرة التنافسية (Lesniewski, 2014).

من جهة أخرى أوضحت دراسة (Blizniuk, 2011) أنواع القدرة التنافسية بتقييم مستوى القدرة التنافسية للشركة، وهو مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة، من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، وبناءً على النتائج من هذه المقارنة، يمكن تمييز ثلاثة أنواع من القدرة التنافسية بحسب هذه الدراسة، وهي:

- القدرة التنافسية العادية: عندما تكون نتائج تفاعلات محددة متساوية توقعات أصحاب المصلحة المشاركين.
- قدرة تنافسية أقل من المعتاد: عندما لا تتوافق النتائج الفعلية التوقعات، ثم اتخاذ أصحاب المصلحة المشاركين في هذا الوضع، واتخاذ إجراءات من أجل الانسحاب من التفاعل مع الشركة والانتقال إلى شركة أخرى جذابة.
- أكثر من القدرة التنافسية العادية: عندما تكون النتائج الفعلية أعلى من متوقع. يسعى أصحاب المصلحة الذين لديهم أساس لمثل هذه التقييمات إلى تقوية علاقتهم مع الشركة وفقًا للمعايير الأولى.

ويمكننا التمييز بين نوعين من القدرة التنافسية بحسب دراسة (Gorynia. 2006):

1) عوامل مرتبطة بالنتائج: والتي تكشف القدرة التنافسية المرتبطة بالعوامل ما يحدد قدرة الشركات على اتخاذ الإجراءات التي تخلق أساس المنافسة الفعالة، مثل: السرعة الاستجابة للتغيرات في السوق، والاستخدام الماهر لمواردهم الخاصة، أو غيرها من غير عرضية العوامل، ولكن بناء القدرة التنافسية للشركات على المدى الطويل.
2) تحدد القدرة التنافسية المرتبطة بالنتائج نتائج المنافسة، مثل الحصة السوقية، حصة في مبيعات المنتجات كثيفة العلم والأداء المالي للشركة مقابل قادة أو شركات متوسطة الحجم.

وبحسب مؤشرات الاقتصاد الكلي فإن نوع القدرة يرتبط بالنظام والسياق الواسع إلى سلوك الكيان الاقتصادي ككل من حيث التقييم، مع مراعاة تأثير الأحداث التي تحدث على مستويات الاقتصاد المختلفة: الكلي والجزئي والداخلي والخارجي، ويظهر هذا النوع بما حققه الكيان الاقتصادي بالفعل من نتائج، ويشمل هذا النوع القدرة التنافسية في نوع معين من السلع أو الخدمات، أو منتجات أو خدمات معينة، أو نوع معين من الموارد، والموارد المحددة، ومنطقة محددة حيث يمكنك تسليط الضوء على القدرة التنافسية للشركات في السوق المحلية أو الدولية (Blizniuk, 2011).

وبحسب مؤشرات حجم السوق يوجد نوع آخر من القدرة التنافسية يسير إلى علاقات السوق بين الطرفين لتمييز القدرة التنافسية لمدخلات ومخرجات هذا السوق، ويشير هذا النوع إلى المدخلات التنافسية للكيان الاقتصادي على أنها قدرته على تنفيذ أهدافه بكفاءة، والتي ترتبط أيضاً بالقدرة

التنافسية على الإنتاج، والتي بدورها القدرة تعمل على على تحقيق أهداف السوق بناء على حجمه، والمتعلقة بمعاملات العرض والطلب (Gorynia, 2006).

نلاحظ من هذه الأنواع أنه تعدد أنواع القدرة التنافسية نابع من تعدد الفوائد والنتائج والمؤشرات ووضع السوق، وإن القدرة التنافسية وأنواعها، كما يتبين من وجهات النظر والتصنيفات المختلفة أنها معقدة ومتداخلة، وذلك تعباً لحجم ساحات المنافسة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها.

2.2.7 القدرة التنافسية على مستوى المؤسسات محلياً:

إنّ الطبيعة الخاصة للمنافسة في السوق سواء للمنتجات أو الخدمات تجعل أهمية خاصة للمؤسسات المشاركة بها، وذلك عند محاولات العمل للحصول على ميزة تنافسية وقدرة مقابل المنافسين، لذلك تعد القدرة التنافسية في السوق المفتوحة قضية مركزية وجوهرية، والتنافسية في هذه الحالة هي الصياغة الاقتصادية المقابلة للاستراتيجية التنافسية، وهي ذات أمر بالغ الأهمية لبقاء المؤسسات وتطورها في السوق نفسها (Kisiel, 2005).

وتظهر القدرة التنافسية على مستوى المؤسسات بصورة واضحة كنتيجة أساسية لمراقبة تصرفات المنافسين، والتنبؤ بردود أفعالهم على كل خطوة تقوم بها المؤسسة المنافسة، كذلك تظهر عند تحديد المركز التنافسي للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وتتضح أيضاً عندما تقوم المؤسسة بتقييم القدرات القائمة للمؤسسات الأخرى واتجاهات السوق والفرص لمواصلة تطويرها، وهذا يعدّ أبرز وأهم عنصر في بناء الاستراتيجية التنافسية على مستوى المؤسسات (Jonas, 2002).

وتتضح معالم القدرة التنافسية على مستوى المؤسسات محلياً بالنظر إلى المركز التنافسي للمؤسسة بأنه فئة متعددة الأبعاد، حيث تتحدد القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال مجموعة من العوامل، ومنها على سبيل المثال: حصة السوق، وحصة القطاعات الأساسية في السوق نفسها، والتأثير على السوق، وحجم الإجراءات الاقتصادية ونوعها، والتكنولوجيا التطبيقية والمهارات التقنية والمهارات الحرفية واليدوية، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئة، فتبعاً لهذه العوامل والتغيرات يكون للمؤسسة مركز تنافسي تجاه غيرها، وهو بدوره يدل على قدرتها على التنافس مع المؤسسات الأخرى (Krynski ،Grzebyk, 2009).

وبناء على ما سبق يمكن القول أنّ المركز التنافسي للمؤسسة ينعكس على قدرتها وميزتها التنافسية، وذلك لسببين أساسيين، الأول أنّ المركز التنافسي يدل على موقع المؤسسة بين المؤسسات المنافسة، ويدل على مدى ما تقدمه من منتجات وخدمات منافسة، وهل هي عالية الجودة ومطابقة للمؤشرات أم لا، والسبب الثاني لأنه يتم تقييم وتفسير قدرتها التنافسية بناءً على وجهة نظر ومنظور العملاء، فهم يشكلون القاعدة الأوسع في تقييم منتجات المؤسسة، فتكون الميزة التنافسية للشركة من وجهة نظر العملاء والمنافسين هو موقعها الفريد والمميز في القطاع ذاته بين بالمنافسين، مما يسمح لها بتحقيق أرباح وعوائد أعلى من المتوسط وأن تكون في صدارة المنافسة، فتتميز المؤسسة بقدرة تنافسية على مستوى التميز والمركز والخدمات والمنتجات بحسب العملاء والمستهلكين والمنافسين، أي أنّ القدرة التنافسية للمؤسسة محلياً تعتمد على القيمة الاقتصادية لمنتجاتها والتي تستطيع توفيرها لعملائها ومتسهلكيها (Kisiel, 2005).

وإذا دمجنا الميزة التنافسية والمركز التنافسي والعوامل المؤثرة على القدرة التنافسية، ينتج نموذجان للقدرة التنافسية للمؤسسات محلياً، وهي كما يأتي (Lisinski, 2005):

النموذج الأول: هو الموقع الفريد للمؤسسة في السوق، والذي يتحقق من خلال تقديم نفس المنتجات أو منتجات مماثلة بأسعار أقل أو منتجات متباينة بسعر أعلى ومقبول للمستهلك، إذ يعتمد تحقيق هذا الموقع على العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، وتكتسب المؤسسات قدرتها التنافسية وميزتها التنافسية عندما تتكيف بشكل فاعل مع متطلبات السوق.

النموذج الثاني: يتم منح الميزة التنافسية لكفاءات المؤسسة التي تميزها عن المنافسين وتمنحها ميزة تنافسية، وهذا النموذج له جذوره في مفاهيم معاملة المؤسسة كمجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة، وهذا النموذج له جذوره في مفاهيم تصور المؤسسة كمجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة، فالميزة التنافسية الدائمة ليست نتيجة الموارد والمهارات فحسب، بل تعتمد أيضًا على عوامل خارج الشركة أو حتى خارج القطاع الذي تعمل فيه الشركة، ويشير هذا النموذج إلى الدور الجديد لقطاع الأعمال والحكومة والمؤسسات الأخرى التي تسعى جاهدة لتعزيز القدرة التنافسية، أو حتى فرض سلوك نشط بشكل خاص على السوق.

2.3 المحور الثاني: المشروعات الاقتصادية:

2.3.1 مقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة (الفليت، 2006).

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل (المحروق، ومَقابلة، 2006).

2.3.2 أنواع مشروعات الأعمال:

تقسم مشروعات الأعمال إلى أنواع مختلفة، وبهذا الصدد فأنه غالباً ما يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المشروعات ومنها:

- حسب الحجم: وتقسم مشروعات الأعمال إلى ثلاثة أنواع هي: الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، وبهذا الصدد فإنه تستخدم مقاييس متعددة لتحديد الحجم، فقد يكون أساسه رأس المال والمبيعات، أو عدد العاملين، أو عدد الفروع التي يمتلكها المشروع والموزعة على مناطق جغرافية متعددة، والتي سيتم استعراض قسم منها عند تحديد مفهوم المشروع الصغير.

- حسب نوع النشاط: وتقسم مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لطبيعة النشاط الذي تمارسه، وهي ذات أنواع مختلفة، كالصناعي والمصرفي، والتجاري، والمالي، البناء والتشييد، والخدمات والنفط وغيرها.
- حسب نوع الملكية: وتقسم أيضاً مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لنوع ملكية هذه المشروعات فمنها مشروعات الطاقة والتي تعود ملكيتها إلى القطاع العام في كثير من الدول أو تعود ملكيتها إلى شركة كبيرة تحت صيغة شركات المساهمة العامة، أو تكون مشتركة تساهم فيها الدولة مع القطاع الخاص وتكون للدولة نسبة محددة، أو قد تكون ملكيتها خاصة وتعود إلى القطاع الخاص وإلى مجموعة معينة مثل الشركات العائلة (الحسيني، 2006).

2.3.3 المشروعات الصغيرة:

اختلف الكتّاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم. وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال تحديد عدد العاملين، وقيمة الموجودات، وحجم المبيعات. فقد يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية، ووتعرف كذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأسس الخاصة بقياس الحجم، سواء من خلال عدد العاملين فيها، أو من خلال حجم المبيعات، وعليه فإن الحجم إنما يتم تحديده من خلال أرقام أو قيم محددة في ضوء تقسيمات صناعية معيارية (الحسيني، 2006).

ويُعرّف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورة لإنشاء المشروع، أي أنه الأنشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحددة والتي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة إلى عشرة أشخاص، وتتحدد بأنشطة محددة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة (خليل، 2011).

2.3.4 خصائص مشروعات الأعمال الصغيرة:

تتصف مشروعات الأعمال الصغيرة بمجموعة من الخصائص والتي يمكن إيجازها بالآتي (الحسيني، 2006):

- يشتمل المشروع على العنصر البشري بوصفه البنية الجوهرية فيه وترتبط هذه القوى بعلاقات تنظيمية محددة، ويسعون إلى تحقيق أهداف المشروع وأهدافهم الذاتية ويطمحون للترقية والاستقرار الوظيفي وبيئة عمل أمنة.
- تقوم هذه المشروعات على أطر تنظيمية وأهداف محددة ذات طبيعة ربحية بالدرجة الأساس، وتسعى إلى تحقيق النمو والبقاء والاستقرار، وتعمل على تدعيم وتحسين مركزها التنافسي في السوق.
- تتصف هذه المشروعات بعدم وجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات، ووجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية.
- تستمد مشروعية إقامتها من إمكانية قيامها بدور محدد ضمن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها مسؤولية أخلاقية واجتماعية بارزة.

أما (المحروق، ومقابلة، 2006)، فقد أضافا لخصائص المشروعات الصغيرة ما يأتي:

- تحتاج كغيرها من الأنشطة الاقتصادية إلى الموارد المالية والمادية والبشرية، وعليه فأنها تسعى للحصول على هذه الموارد بأقل التكاليف وأفضل مستوى من الجودة، وتعمل على تعظيمها، لتساهم جدياً في انجاز أهدافها الإستراتيجية.
- تهتم باستمرار بالعمل على انجاز أهدافها وأداء مهامها وفقاً لفلسفة الكفاءة والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، ولذلك فإنها تهتم كثيراً بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، لضمان بقاءها ديمومتها ونموها.
- يدار مشروع الأعمال بالاعتماد على إستراتيجيات وسياسات وبرامج وقواعد عملية بوصفها وسائل فعالة لانجاز أهدافها وتحقيق غاياتها.
- تتصف أيضاً باستمرار في بحثها عن الريادة والتميز، ولذلك فهي تسعى إلى تطوير أدائها وعملياتها لتدعيم مركزها التنافسي في البيئة التي تعمل فيها.
- تؤمن بأهمية متابعة التطورات التكنولوجية والبحث عن كل ما هو جديد ومتطور وجذاب، وتؤمن بضرورة اعتماد المدخل التفاعلي مع البيئة ودراسة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والدولي، وهذا يدعم قدراتها الابتكارية ويعزز من دورها التنافسي.
- تتصف هذه المشروعات بأنها تهتم وبشكل استثنائي ومتميز بدراسة وتحليل حاجات المستهلك ورغباته والعمل الجاد على سرعة الاستجابة لإشباع هذه الحاجات وتلبية تلك الرغبات، واعتماد

الأسلحة التنافسية فيما يتعلق بالجودة والتكلفة والسرعة في تقديم خدماتها لضمان ولاء المستهلك لها.

2.3.4 مزايا المشروعات الصغيرة:

يمكن تلخيص مزايا المشروعات الصغيرة على النحو الآتي (العطية، 2002):

- الفرصة للسيطرة على قدرك: امتلاك العمل يوفر للرياديين الاستقلالية وفرصة إنجاز ما هو مهم من وجهة نظرهم. حيث يكون وسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم في الحياة ويشبعون حاجاتهم الداخلية من خلال معرفتهم أنهم القوة الأساسية المسيطرة على العمل.
- فرصة التمييز: يبدأ الرياديون عملاً بسبب أنهم يعتقدون أنه فرصة للتميز عن الآخرين فيما يتعلق بقضية مهمة من وجهة نظرهم، وفيما لو كان الغرض من المشروع تقليص الكلف، بناء المساكن، أو إيجاد برنامج لإعادة التصنيع للمحافظة على الموارد المحدودة، فإن الرياديين يجدون طرقاً للربط بين اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ورغبتهم في ربح حياة جيدة.
- الفرصة لاستثمار القدرات والقابليات: العديد من الأشخاص يشعرون أن أعمالهم مملة لا تتحدى قدراتهم ولا تثير الحماس لديهم. ولكن بالنسبة للريادي فإن العمل بالنسبة له متعة ووسيلة للتعبير عن ذاته.
- الفرصة لتحقيق أرباح غير محددة: بالرغم من أن المال لا يعد القوة الأساسية الدافعة لأغلب الرياديين، فإن الربحية تعتبر عاملاً دافعاً أساسياً في قرارهم لبدء العمل.
- الفرصة للمساهمة في عمل المجتمع: غالباً ما يكون أصحاب المشاريع الصغيرة هم من بين الأشخاص المحترمين في المجتمع والأكثر ثقة بهم من الآخرين. وذلك أن التعاملات التجارية تعتمد على الثقة المتبادلة ويتمتع مالكو المشروع الصغير بالثقة والشهرة التي يحققونها من خلال تعاملهم مع العملاء لفترة زمنية طويلة سابقة وبصدق وأمانة.

2.3.5 أهمية المشروعات الصغيرة:

- إن الأعمال الصغيرة توفر نحو (67%) من فرص العمل الأساسية، وتعمل على تحمل مسؤولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات الشباب.

- توفر فرص عمل إلى نحو (56%) من مجموع القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه تشمل العاملين في الحقول والمزارع.
- وفي مجال مساهمتها في المخرجات، فإن الأعمال الصغيرة تساهم تقريباً بنحو (38%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- تسهم الشركات الصغيرة بنحو (42%) من مجموع المبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- يشكل نشاط التجزئة بنحو (29%)، وشركات الخدمات بنحو (25%) كأهمية نسبية من مجموع حجم الأعمال في بقية القطاعات، وهذه تحقق أكثر من نصف الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف (مقداد، 2002) للخصائص أيضاً:

- إن الشركات الصغيرة في مجال تجارة الجملة وتجارة المفرد (التجزئة) تحقق كايرادات نحو سبع دولارات من كل عشرة دولارات.
- إن مشروعات الأعمال الصغيرة توفر الرزق والعيش لأكثر من مئة مليون أمريكي سواء بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر.
- إن نحو (70%) من الأعمال الصغيرة هي مملوكة بشكل فردي أي من قبل أفراد مستقلين.
- تُشغل (تُوظف) (60%) من المشروعات الصغيرة عاملين يقل عددهم عن خمسة مستخدمين، وأن (90%) من هذه المشروعات توظف أقل من (20) مستخدمين.

2.3.9 المشروعات المتوسطة:

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات المتوسطة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات المتوسطة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين بين 50 و 100 عامل" (خليل، 2011).

ولإقامة المشروعات المتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في أنه تشكل نواة للمشروعات الكبيرة، وتوفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة، وتعد عامل مهم لتنمية المناطق الريفية وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن (الحضر) بل قد تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة، وتتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتسهم في تحقيق الهجرة العكسية، ودعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي (حسان، 2002).

2.3.8 مجالات أنشطة المشاريع المتوسطة:

تحتل المشاريع المتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع المتوسطة على النحو التالي:

مشاريع التنمية الصناعية: يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال المتوسطة، يمكن توضيحها.

- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.
- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس...).
- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...) (قدي، 2002).

نشاط التعدين: المشاريع المتوسطة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف، ويتم فيه الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف، ولا تستغرق المشاريع التعدينية المتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت، وغالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز (خليل، 2011).

مشاريع التنمية الزراعية: وتتضمن مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية، ومشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها، والثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك (العطية، 2002).

مشاريع الخدمات: وتشتمل على الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال المتوسطة، أهمها مجال التجزئة:

- متاجر عامة: التي تبيع سلعاً كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.
- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.
- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... الخ). (قدي، 2002)

2.4 محافظة أريحا:

بناء على البيانات التي يقدمها الموقع الالكتروني الرسمي لمحافظة أريحا والأغوار، فإنها تأسست محافظة أريحا والأغوار بمرسوم رئاسي في تاريخ 2005/02/19، وذلك في ظل السلطة الفلسطينية، ويقع مقرها الرئيسي في مركز المدينة.

وقد تمّ تأسيسها بهيكل إداري يتكون من قسمين رئيسيين، وذلك على المحو الآتي (الموقع الالكتروني لمحافظة أريحا والأغوار):

الأول وهو مكتب المحافظ، ويشتمل على المجالس الآتية: المجلس التنفيذي والمجلس الاستشاري، والمستشارون، والدائرة الأمنية، والمستشار القانوني، وقسم الشكاوى، وقسم الشؤون القانونية، ودائرة الرقابة الداخلية، والعشائر والإصلاح.

أما القسم الثاني فهو الدوائر الرئيسية في المحافظة وتتضمن دوائر خاصة بالمحافظة، ودوائر خاصة بالأعمال اليومية للمحافظة، وهذه الدوائر: الإدارة العامة للشؤون الإدارية، وتتضمن قسم شؤون الموظفين، وقسم الأرشيف، وقسم الحاسوب ونظم المعلومات، وقسم الحركة وقسم الخدمات العامة وقسم الصيانة.

ثم ودائرة الشؤون المالية، والتي تتضمن قسم الحسابات والصندوق، وقسم الموازنات، وقسم المساعدات، وقسم المستودعات، وشبكة المستودعات.

ثم الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، وتشمل دائرة تنمية المرأة والطفل، ودائرة الشؤون الاجتماعية، ودائرة التخطيط وتطوير المشاريع، وتتضمن أقسام للتخطيط والتطوير والإشراف والدراسات.

ثم الإدارة العامة للشؤون العامة، وتشمل دائرة شؤون الصحة والبيئة، ودائرة العلاقات العامة والإعلام بما فيها العلاقات الدولية والمحلية والإعلام، ودائرة الشؤون العامة وتتضمن قسم المؤسسات الرسمية وقسم المؤسسات والجمعيات وقسم الأحزاب والقوى، كذلك دائرة المجالس البلدية والقروية والتجمعات والمخيمات، ولكل فئة منها قسم خاص به.

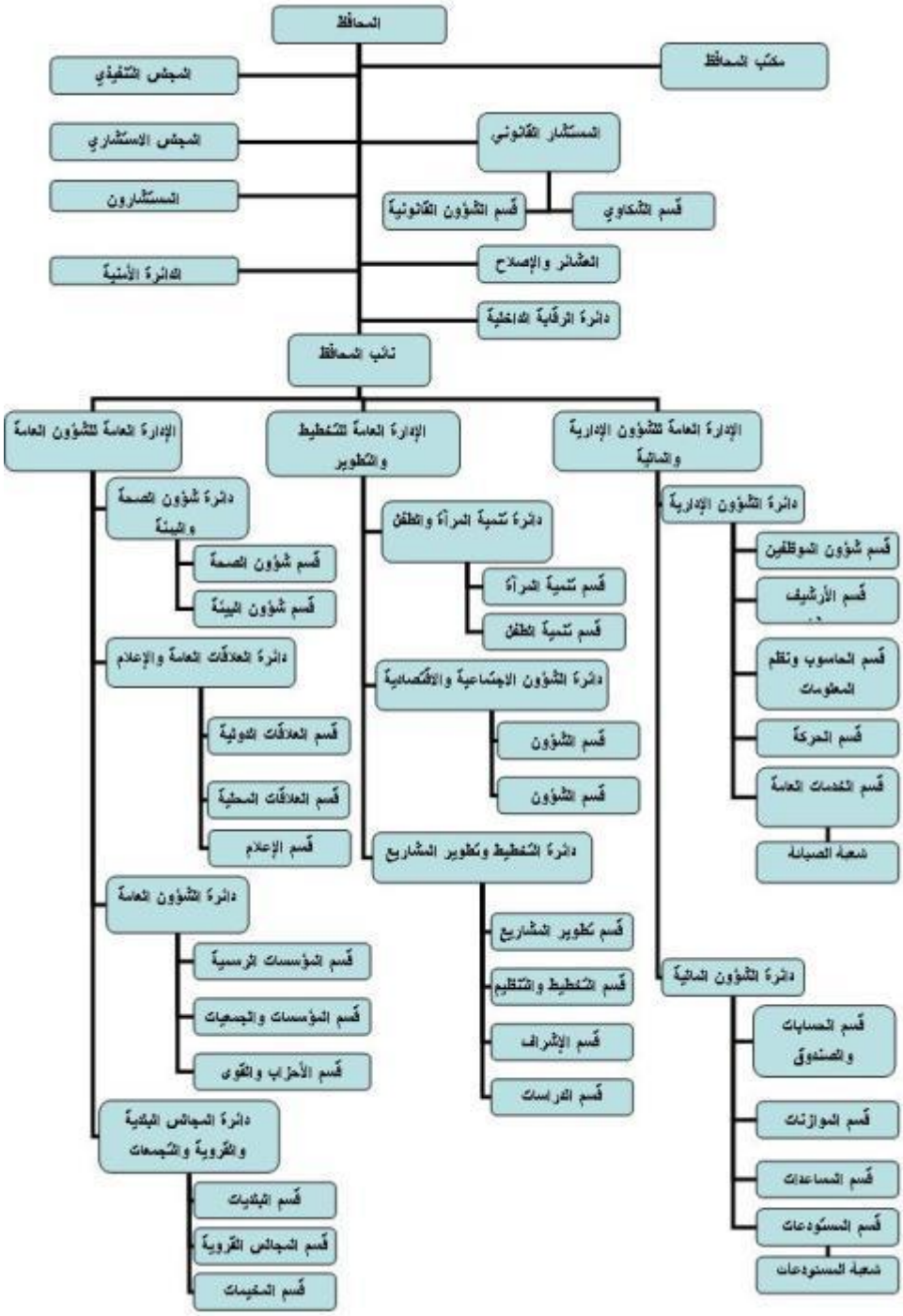

2.5 الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت دور المجالس الحكومية مباشرة في تعزيز القدرة التنافسية، ودور متغيرات وهيئات أخرى في هذا الشأن، لكنها لم تتطرق مباشرة إلى دور المحافظة كهيئة حكومية وكإدارة فاعلة في المجتمع والاقتصاد، وغالبية هذه الدراسات لم تتناول مباشرة دور المحافظات في التاثير على القدرة التنافسية، إذ اعتبرت أنّ السياسات الحكومية تنطبق على جميع المؤسسات الحكومية بما فيها المحافظات، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

2.5.1 الدراسات العربية:

هدفت دراسة **(بن أحمد، 2017)** إلى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق القدرة التنافسية القائمة على التميز في المؤسسة وتوضيح العلاقة بين المتغيرين، وقد أجريت هذه الدراسة على الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في بنك القبة في الجزائر، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي هذا الصندوق، حيث بلغ حجم العينة (48) موظف اختارهم الباحث بطريقة عشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق القدرة التنافسية ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر عناصر التخطيط الاسترتيجي وهي البيئة الخارجية والبيئة الداخلية والرسالة والأهداف، وبين تحقيق القدرة التنافسية القائمة على التميّز.

وقد هدفت دراسة **(معراج وآخرون، 2016)** إلى توضيح قدرة المشروعات الصغيرة على تطوير استراتيجيات تسويقية تنافسية لتحقيق الريادة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة مع عينة بلغ عددها (81) مشروع صغير والعاملة في قطاعات: التجارة والخدمات والنقل والصناعات الغذائية، والمسجلة في مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في مدينة الجلفة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود هناك أثر وبدرجة عالية لتبني المشاريع صغيرة الحجم التوجه الريدي في تطوير استراتيجيات تسويقية تنافسية سواءاً كانت استراتيجية تميز، أو استراتيجية تركيز، أو استراتيجية الاتحادات الإستراتيجية، أو استراتيجية قيادة التكاليف.

أمّا دراسة **(شريط، وسدي، 2014)** فقد جاءت بهدف تحليل وتقييم تطبيق نظرية القدرة التنافسية على الشركات العاملة في الجزائر، وقد اعتمد الباحثان على قياس ثلاثة مؤشرات للقدرة التنافسية على المستوى الوطني، وهي: المؤشرات المركبة، والمؤشرات القطاعية، ومؤشرات الصادرات والواردات، وقد أجريت الدراسة بالطريقة المسحية للبيانات الصادرة من المؤسسات الحكومية الجزائرية بحسب القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية، وقد اتضح من النتائج أنّ للمؤسسات الحكومية في الجزائر تأثير طفيف على تحقيق التنافسية في الاقتصاد على المستوى الوطني، من حيث التدخل الحكومي في تحسين البنى التحتية والاعتمادات التكنولوجية، وتطوير استراتيجيات تنموية.

وكان هدف دراسة **(الأسرج، 2013)** أكثر تخصيصاً، إذ هدفت إلى الكشف عن دور المؤسسات الحكومية، بما فيها مجالس المحافظات، في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير في مصر، وأبرز المعيقات المؤدية للحد من القدرة التنافسية في التصدير، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في دراسته، فتم تحليل بيانات عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها (36) مشروع من قطاع التجارة، وذلك في الفترة (2010 – 2013)، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الدور الحكومي ضعيف في مجال دعم القدرة التنافسية في مجالات: الدعم المالي الحكومي، وعدم وجود تحفيز استثماري، كذلك لا تقوم الحكومة بإعادة النظر في السياسات المالية الخاصة بالتصدير، ووجود رسوم عالية على الواردات والصادرات، كذلك عدم وجود تنسيق حكومي في مجال النقل التجاري ومنظمات النقل والتمويل المحلية والعالمية.

دراسة **(بوزايد، 2012)** التي هدفت إلى معرفة تأثير مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أداة الاستبانة والمنهج الوصفي، وقد أجرت هذه الدراسة على (51) مؤسسة منها مؤسسات عامة وخاصة وصغيرة ومتوسطة في ولاية سطيف في الجزائر، تمّ توجيه الاسبتانة إلى المديرين في هذه المؤسسات، وبعد تحليل البيانات اتضح أنّه يوجد تأثير وبدرجة متوسطة للمقاربة بين الموارد الداخلية والخارجية على تحقيق الميزة التنافسية، وعلى تحليل الموارد والكفاءات كأساس للتخطيط الاستراتيجي، وتأثير متوسط أيضاً على التحليل الداخلي للمؤسسة.

وقام **(حسين، 2011)** بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتحقيق القدرات التنافسية في بعض من الشركات العاملة بقطاع الأدوية في مصر،

وهدفت أيضاً إلى معرفة أهم المشكلات في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات محل البحث، وقد أجريت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة التي تمّ توزيعها على (50) شركة في محافظة القاهرة لاختيار عينة قصيدة من الإدارات العليا، فبلغ عدد أفراد العينة (385) فرداً، وقد اتضح من النتائج أنّ واقع تطبيق التنافسية بناءً على الموارد البشرية أنّ يتميز بخصائص متنوعة، منها أنه مبنيّ على الاختلاف وليس التشابه، ويتم تأسيس شركات الأدوية باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية، وقد توصلت أيضاً أنه لاعتماد قدرة واستراتيجية تنافسية لهذه الشركات يمكنها تحسين الاستثمار في المورد البشري الموجود لديها، وتبني المفهوم الاستراتيجي في ممارسة السياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وعدم وجود قدرة تنافسية بناء على الموارد البشرية، وعدم توافر نظم المعلومات الحديثة واللازمة للتخطيط الاستراتيجي بهذه الشركات.

وجاءت دراسة **(الناظر، 2011)** والتي هدفت إلى إلى التعرف على علاقة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين في شركة جوال في الضفة الغربية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث، وتمّ استخدام عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (112) موظفاً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور كبير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية، حيث تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات في شركة جوال والميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين، بحيث كلما ازداد استخدام تكنولوجيا المعلومات ازدادت الميزة التنافسية.

أما دراسة **(موارد، 2011)** فقد هدفت إلى معرفة دور السياسات الحكومية الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية، وقد حددت هذه الدراسة دور الحكومة بإصلاح أخطاء السوق وحماية المنتج المحلي والاقتصاد الوطني، عن طريق وتدخلها في الاقتصاد بواسطة مجموعة من الأدوات الخاصة بالسياسة الصناعية للتأثير على تنافسية الاقتصاد والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المحلية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف وتحديد دور التدخلات الحكومية، اعتمد الباحث على عينة قصدية وهي مجمع صيدال للصناعات الدوائية في الجزائر، واعتمد على أسلوب المسح الميداني للبيانات المالية والإنتاجية للجمع، وذلك في الفترة (2003 – 2010)، واعتمد على تحليل أربعة مؤشرات للقدرة التنافسية، وهي: مؤشر الإنتاجية الكلية، ومؤشر التكاليف، ومؤشر الربحية، ومؤشر الحصة السوقية، وبعد تحليل هذه المؤشرات اتضح أنّ للسياسة الحكومية دور أساسي وبدرجة عالية

في زيادة القدرة التنافسية، وذلك من حيث الدعم المالي وفتح السوق الجزائرية على الأسواق العالمية، وتطبيق قوانين منع الاستيراد، حيث أدى ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية وبدرجة عالية من حيث زيادة الربحية وتحسين الهياكل الصناعية لصناعات الأدوية، وزيادة الحصة السوقية.

وقد هدفت أيضاً دراسة **(بلوناس، 2006)** إلى معرفة واقع القدرة التنافسية لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة بحسب اقتصاد السوق في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمع بيانات من (49) مؤسسة صغيرة ومتوسطة عاملة في الجزائر، وبعد تحليل البيانات الخاصة بهيكلية المؤسسة والطلب على منتجاتها والعوامل المؤثرة في الإنتاج، والبنية التحتية الخدمات، وتأثير دور الحكومة في التشجيع على الاستثمار وخطة التأهيل والإصلاح المصرفي والمالي على هذه المؤسسات، اتضح من النتائج أنه لا يوجد دور فاعل للمؤسسات الحكومية في القدرة التنافسية لدى هذه المؤسسات، حيث يشتكي أصحاب المؤسسات الاقتصادية في الجزائرة من العراقيل الإدارية، والإجراءات التي بسطها القانون ميدانيا، أي أن النصوص القانونية وتطبيقها لم تواكب حركة التنفيذ والمتابعة على مستوى السوق.

أمّا دراسة **(مصطفى، 2005)** فقد كان هدفها قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية في المحافظات الشمالية، وتحديداً القدرة التنافسية لصناعة منتجات اللحوم، ولصناعة الشوكلاتة والحلويات السكرية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج التحليلي وعينة مسحية مكونة من جميع الشركات في المحافظات الشمالية المختصة بهذه الصناعات، وأجريت الدراسة بتحليل طبيعة التنافس بين المنتجين.

وقد كانت دراسة **(الميهي، 2004)** أكثر شمولاً، حيث هدفت إلى معرفة الدور الحكومي بكافة قطاعاته الاقتصادية: بدءاً من وزارة المالية حتى البلديات، في إيجاد قطاع من المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحكم وتكون قادرة على المنافسة في السوقين المحلية المصرية والعالمية، حيث قام الباحث بدراسة مسحية لبيانات منشآت صغيرة ومتوسطة بلغ عددها (125) منشآة في محافظات مختلفة في مصر، وتعمل في قطاعات الزراعة والتعدين والمحاجر والتشييد والتجارة والنقل والفنادق والخدمات العامة، وقام كذلك بإجراء مسح لبيانات دور المؤسسات الحكومية في تشجيع الصادرات وخدمات تطوير الأعمال ودعم الابتكار والتكنولوجيا، وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية لهذه المشروعات، وبعد تحليل بيانات كلا الطرفين، وذلك خلال الفترة (1997 – 2004)، وقد اتضح من

هذه الدراسة أنّ مستوى الدور الحكومي جاء متوسطاً تعزيز القدرات التنافسية في مجالات تعزيز الفهم الواقعي للإمكانات الاقتصادية المتوفرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمحافظة على تكامل وثيق مع التوجه الاقتصادي العام نحو زيادة القدرة التنافسية، وزيادة فعالية التنسيق والاتصال بين الجهات المعنية مع الوزارات التنفيذية والإدارات المحلية، في زيادة استقرار وشفافية التنظيم المؤسسي وإمكانية التنبؤ بمستجداته.

وجاءت دراسة **(نوير، 2002)** بشكل أكثر تفصيلي عندما هدفت إلى معرفة دور المؤسسات الحكومية من وزارات ودوائر ومحافظات في دعم القدرة التنافسية، بناءً على تحليل البيئة التنافسية للاقتصاد المصري، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج المسحي المقارن لمؤشرات بيئة الأعمال المصرية، وذلك بحسب نوعية وجاذبية بيئة الأعمال ومقدرتها على استقطاب استثمارات أجنبية، وبحسب المعوقات التى تعترضها للاستثمار خلال السنوات (1997 – 2002)، ومؤشر مستقبلى يستند إلى الاستشراف المستقبلي خلال (2003 – 2008). واستعان بثلاثة مؤشرات أساسية في المنهج المقارن وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ومؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناشئة، بينما في الأسلوب المسحي لبيئة الأعمال المصرية فقد استعان بستة مؤشرات فرعية، وهي: سعر الفائدة على القروض، ونسبة راس المال السوقي إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل الضريبة، والطرق المرصوفة، ونسبة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ورأس المال البشري في مجال البحث والتطوير. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ دور المؤسسات الحكومية المصرية في القدرة التنافسية ضعيف وبحاجة إلى تطوير، حيث اتضح أنّ هذه المؤسسات لا تقوم بدورها المطلوب في مجالات السياسة الاستثمارية الخارجية، والسياسة المالية المحفزة لإقامة المشاريع ومعدل الضرائب، ووجود خلل في السياسة النقدية وربط قيمة الجنيه المصري بأسعار الفائدة واليورو والدولار، ومجال التكنولوجيا والتعليم.

2.5.2 الدراسات الأجنبية:

قامت دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جورجيا (2020) بدراسة مسحية بهدف تقييم القدرة التنافسية وتحديد المزايا الخاصة بها لجورجيا في الفترة (2017 – الربع الأول 2020)، وتحديد أولويات الوزارات ذات الصلة بكل قطاع من الاقطاعات الاقتصادية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي مع عينة بلغ عددها حوالي (800) منشأة اقتصادية، واستخدمت الدراسة مؤشرات

أساسية لتقييم القدرة التنافسية فيما بين هذه المؤسسات، حيث تمثلت هذه المؤشرات في مجموع الاستثمار والناتج الإجمالي للمنشأة وتوظيف المعرفة والتكنولوجيا وحجم المشروع، وبعد فحص البيانات المالية المتعلقة بهذه المنشآت، اتضح من النتائج أنّ للمؤسسات الحكومية والوزارات دور وبدرجة فاعلى في تحسين القدرة التنافسية، وذلك من حيث تقديم الدعم المالي وتعميق فكرة التنمية المستدامة للمنشآت الصناعية، والتغلب على العقبات التي تعيق النمو الاقتصادي الشامل، والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتطبيق الشفافية والمساءلة.

وجاءت دراسة **الجوهري (Elgohary, 2019)** بهدف معرفة دور نظام (EPR) وهو نظام تخطيط الموارد في تحقيق مزايا القدرة التنافسية، وكانت دراسة تطبيقية على الشركات العاملة في محافظة الدقهلية في مصر، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي التجريبي بدراسة بيانات الشركات، لفحص دور تكنولوجيا المعلومات والتكامل والوصول إلى المعلومات ومهارات تكنولوجيا المعلومات وخفة الحركة والقدرات التنظيمية بما في ذلك الموارد البشرية المؤهلة والإدارة العليا، والتي يمكن أن تؤثر على المزايا التنافسية وهي في هذه الدراسة ميزة التكلفة المنخفضة و/ أو ميزة التمايز)، كما فحصت الدراسة تأثير كفاءة اتخاذ القرارات بشأن أنواع مزايا القدرة التنافسية. وتمّ تطبيق أداة الدراسة على 162 شركة عاملة في محافظة الدقهلية، وقد أظهرت النتائج أنّ استخدام نظام (EPR) يؤدي إلى زيادة في كفاءة صنع القرار وفي ميزة التكلفة المنخفضة وميزة التمايز، واتضح أنّ فحص القرار يجعل تأثير الكفاءة على أنواع الميزة التنافسية (ميزة التكلفة المنخفضة وميزة التمايز) أفضل.

بينما كانت دراسة **سونجلنج وآخرون (Songling et al, 2018)** أكثر تحديداً، حيث هدفت إلى معرفة دور الدعم الحكومي في التنمية المستدامة والموقف التنافسي والأداء الثابت، وتأثير الدعم المالي الحكومي والدعم غير المالي على الشركة الأداء مع دور الوساطة للموقف التنافسي المستدام. تم اختبار الفرضيات باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية في تحليل لحظة الهيكل على مجموعة بيانات من 326 الشركات الصغيرة والمتوسطة الباكستانية. وقد أشارت النتائج إلى الدعم المالي والدعم غير المالي والإرشادات الحكومة لها تأثير بدرة كبيرة على الوضع التنافسي المستدام ووضع الشركة، ولها تأثير بدرجة كبيرة أيضاً على الموقف التنافسي المستدام، حيث اتضح وجود علاقة إيجابية بين الدعم الحكومي والأداء القوي، وأنّ للهيئات الحكومية وواضعي السياسات دور في ذلك.

وقام **بايراموف (Bayramov, 2014)** بدراسة هدفت إلى تقييم القدرة التنافسية في أذربيجان بحسب دور المؤسسات الحكومية الناتجة من البلديات والمحافظات على على تنوع العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وقد أجريت باستخدام المنهج الوصفي وأداة الاستبانة التي تمّ توزيعها على (67) مؤسسة اقتصادية بقطاعات مختلفة، منها التصنيع والسياحة والزراعة والخدمات والمواصلات والخدمات الالكترونية، وقد أوضحت النتائج أنّ لهذه السياسات دور متوسط في زيادة القدرة التنافسية في جميع هذه القطاعات.

وأجرى كلاً من **سيوديك وزاووسكا (Siudek, & Zawojska, 2014)** دارسة كان الهدف منها مقارنة دور المؤسسات الحكومية بإيجاد بيئة اقتصادية فاعلية في زيادة القدرة التنافسية لخمسة شركات أمريكية لها أفرع في النمسا، وكانت المقارنة بين البيئة الاقتصادية الأمريكية والنمساوية، وقد أجري البحث بالمنهج شبه التجريبي وأداة مسح البيانات المالية للناتج المحلي لهذه الشركات، وقد تمّ اعتماد المؤشرات المركبة في البلدين، وقد أوضحت النتائج أنه لسياسة المؤسسات الحكومية الأمريكية تأثير أقل على زيادة التنافسية نظراً لتعقيد الإجراءات الحكومية، بينما كانت في النمسا أعلى، وذلك في الفترة (2007 –2013)، واتضح أيضاً أنّ لسياسة المؤسسات الحكومية النمساوية من بلديات ومقاطعات تأثير وبدرجة أكبر في زيادة القدرة التنافسية في مجالات تقسيم العمل والتخصص والحصة السوقية والتكاليف والأسعار والإنتاجية. ويوجد تشجيع حكومي أكبر في مجالات التكنولوجيا والابتكارات، وتقليل الصعوبات المتعلقة بالبيئة وندرة الموارد.

وهدفت دراسة جاردن ومارتن **(Garden, & Martin, 2013)** إلى الكشف عن أثر السياسات الحكومية الإقليمية على القدرة التنافسية على المستوى الأوروبي، وذلك بدراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المتوسطة في مدينة كامبرديج البريطانية، وقد أجريت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي وأداة الاستبانة الالكترونية على (73) مشروع متوسط في هذه المدينة، حيث تمّ تحديد أثر هذه سياسات التعامل مع البنية التحتية الأساسية وإمكانيات الوصول للموارد والأسواق، ورأس المال البشري، و البحث والتطوير والابتكار والديموغرافيا، وقد أوضحت النتائج عدم وجود أي تأثير لهذه السياسات على القدرة التنافسية إقليمياً، حيث تكمن القدرة التنافسية لأي منطقة في الاتحاد الأوروبي في القدرة التنافسية بلشركات الفردية المكونة وتفاعلاتها، وفي الأصول الأوسع الاجتماعية

والاقتصادية والمؤسسية والعامة للمنطقة نفسها. واتضح وجود تأثير وبدرجة متوسطة للسياسات الحكومية في مجال شبكات المواصلات والاتصالات.

2.5.3 نقاش الدراسات السابقة:

في ضوء الفرضيات التي عرضتها الدراسات السابقة فإنّه توجد عوامل تحدد القدرة التنافسية وتعزز من هذه القدرة، حيث جاء في دراسة (بن أحمد، 2017) أنّ التخطيط الإستراتيجي من شأنه تحقيق القدرة التنافسية، كذلك نجد في دراسة (حسين، 2011) فرضية تشير إلى دور التخطيط في تحسين القدرة التنافسية من خلال التخطيط للموارد البشرية، وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية بفحص بالإجراءات التي تقوم بها محافظة أريحا والأغوار لزيادة القدرة التنافسية، كذلك التخطيط لتحسين المنتج من أجل زيادة القدرة التنافسية.

كذلك بحثت دراسة (شريط وسدي، 2014) ودراسة (الأسرج، 2013) تطبيق مفاهيم القدرة التنافسية على أرض الواقع سواء للصادرات أو المنتجات الموزعة محلياً، وهذا ما يتفق مع دراستنا من حيث الإجراءات الحكومية والقانونية المطبقة عن طريق محافظة أريحا والأغوار الساعية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات القائمة في المحافظة.

وما يتوافق مع دراستنا الحالية دور المحافظة من حيث تنظيم هيكلية السوق أو لقطاع معين، ما جاء في دراسة (Esam, 2019) ودراسة (Bayramov, 2014) من حيث تنظيم آليات العمل قي قطاع معين مثل البنوك والمؤسسات الحكومية من قِبل جهات حكومية ودوائرها، حيث تناولت هذه الدراسات الأساليب والإجراءات الحكومية التي من شأنها تقنين وإعادة هيكلة قطاع معين من أجل تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية التي تمثله.

إضافة لذلك فقد بحثت وتناولت الدراسات السابقة القدرة التنافسية من أبعاد مختلفة، حيث أوضحت دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق القدرة التنافسية، وقدرة المشروعات الصغيرة على تطوير استراتيجيات تسويقية تنافسية لتحقيق الريادة، وتحليل وتقييم تطبيق نظرية القدرة التنافسية على الشركات، والكشف عن دور المؤسسات الحكومية، بما فيها مجالس المحافظات، في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأثير مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، وتقييم القدرة التنافسية للمشروعات، ودور تخطيط الموارد في

تحقيق مزايا القدرة التنافسية، وبحثت في دور الدعم الحكومي في التنمية المستدامة والموقف التنافسي والأداء الثابت، وتأثير الدعم المالي الحكومي والدعم غير المالي على المشروعات الأداء مع دور الوساطة للموقف التنافسي المستدام، ومقارنة دور المؤسسات الحكومية بإيجاد بيئة اقتصادية فاعلية في زيادة القدرة التنافسية.

أما هذه الدراسة فتعمل على تحديد دور لمحافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإجراءات التي من شأنها زيادة الطلب على منتوجات هذه المشروعات، والإجراءات الحكومية والقانونية المطبقة عن طريق محافظة أريحا والأغوار والمعززة للقدرة التنافسية لهذه المشروعات، وكيف تسهم محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية سوق المحافظة لتعزيز القدرة التنافسية.

الفصل الثالث:

المنهجية والإجراءات:

3.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لخطوات إجراء الدراسة، وذلك من حيث وصف نموذج الدراسة ووصف متغيراتها، والمنهج المستخدم وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة للوصول إلى النتائج.

3.2 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستكشافي، والذي يقوم بتحديد المشكلة ووضع تصور لها، بعد أن يتم شرح سبب عمل الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها وتحليلها، حيث عمل الباحث تحديد تأثير دور المحافظة على زيادة القدرة التنافسية حيث يتم وصف القدرة التنافسية والعوامل المؤثرة فيها، وأهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بناءً على ما ورد في المراجع المكتبية والدراسات السابقة المنوشرة التي تناولت هذه الموضوعات، ثم تحليل آراء أصحاب مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في محافظة أريحا والأغوار، وذلك للوصول إلى نتائج عامة تفيد مجتمع الدراسة (Saunders et al, 2020).

3.3 بيانات الدراسة:

أولاً البيانات الثانوية:

لقد تمّ الحصول على هذه البيانات بالرجوع إلى الدراسات السابقة والمصادر المكتبية المتعقلة بالقدرة التنافسية والمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، ودورها ومؤثراتها وفاعليتها في الاقتصاد، كذلك من الإحصاءات والبيانات التي نشرتها محافظة أريحا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كذلك أهمية مؤشرات التنافسية في المشروعات الاقتصادية وأسسها، بحسب المقاييس الدولية والعالمية، كذلك تتضمن هذه الدراسة بعض من الموضوعات الفرعية.

ثانيا: البيانات الأولية:

تمّ الحصول على البيانات الأولية من أداة الدراسة وهي الاستبانة، وذلك باستطلاع وجهات نظر أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في محافظة أريحا والأغوار. حيث تتضمن هذه البيانات ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: الإجراءات الخاصة بزيادة الإقبال على منتوجات، والإجراءات الحكومية والقانونية المطبقة، وتنظيم هيكلية سوق، وذلك بناء على نوع المشروع وعمره، وحجم رأس ماله وعدد العاملين فيه.

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة أريحا والأغوار، والتي يبلغ عددها (852) يعمل فيها (4,647) عاملاً وعاملة، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى مختلف أنواعها، والجدول رقم (3.1) يوضح أنواع هذه المنشآت.

جدول (3.1) أعداد وأنواع المشروعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة أريحا والأغوار بحسب إحصاءات غرفة تجارة وصناعة أريحا (2021)

نوع المشروع	العدد الكلي
قطاع الخدمات*	150
القطاع التجاري	500
القطاع الصناعي	24
القطاع الحرفي	51
القطاع الزراعي	110
مقاولات	17
العدد الكلي	**852**

* بحسب تصنيف غرفة تجارة وصناعة أريحا فقد اشتمل القطاعان الخدماتي والتجاري على المشروعات السياحية، لذا لم يتم تعداده مع باقي القطاعات.

3.5 عينة الدراسة وطريقة حسابها:

تمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية التناسبية، حيث تمّ تحديد أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب أنواعها (خدمات، تجاري، صناعي، حرفي، زراعي، مقاولات)، ثم تحديد نسبة ثابتة (33.3%) بحسب عدد هذه المشروعات، واختيار عدد معين من كل نوع من أنواع هذه المشروعات لتحديد حجم العينة، ولكي تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكافة قطاعاته، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3.2) الآتي.

جدول (3.2) حجم العينة وطريقة حسابها

نوع المشروع	العدد الكلي	حجم عينة القطاع
قطاع الخدمات*	150	50
القطاع التجاري	500	167
القطاع الصناعي	24	8
القطاع الحرفي	51	17
القطاع الزراعي	110	37
مقاولات	17	6
العدد الكلي	**852**	**285**

يتضح من هذا الجدول أنّ العينة المتوقعة والممثلة لمجتمع الدراسة سيبلغ عددها (285) مشروع اقتصادي صغير ومتوسط في محافظة أريحا والأغوار، وهذا العدد يمثل ثلث كل قطاع على حدة. وبهذا تبلغ نسبة العينة من مجتمع الدراسة (33.3%)، وهي مناسبة لحجم المجتمع. وقد بلغ عدد أفراد العينة (280) من أصل (285) من حجم العينة المتوقع، أي بنسبة خطأ بلغت أقل من (1%)، وهم الذين استجابوا للاستبانة، حيث تمّ استبعاد (5) استبانات اتضح أنها غير ملائمة للتحليل الإحصائي (انظر ملحق رقم (3)).

* بحسب تصنيف غرفة تجارة وصناعة أريحا فقد اشتمل القطاعان الخدماتي والتجاري على المشروعات السياحية، لذا لم يتم تعداده مع باقي القطاعات.

3.6 أداة الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام أداة الاستبانة، والتي تكونت من ثلاثة أقسام رئيسة، الأول يتعلق بمتغيرات الدراسة الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي: (نوع المشروع، وعمر المشروع بالسنوات، وحجم رأس مال المشروع، وعدد العاملين). والقسم الثاني مكون من (44) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، المحور الأول يتعلق بالإجراءات التي تقوم بها دوائر ومكاتب محافظة أريحا والأغوار لزيادة الإقبال على المنتوجات وبواقع (15) فقرة، والمحور الثاني يتعلق بالإجراءات الحكومية والقانونية لزيادة التنافسية وبواقع (15) فقرة، والمحور الثالث يتعلق بإجراءات تنظيم هيكلية الأسواق الموجود في المحافظة لزيادة التنافسية وبواقع (14) فقرة.

3.7 صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزع الباحث الاستبانة على عدد من المحكمين. حيث طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية. من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك التساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.459**	0.000	16	0.672**	0.000	31	0.637**	0.000
2	0.578**	0.000	17	0.599**	0.000	32	0.560**	0.000
3	0.687**	0.000	18	0.606**	0.000	33	0.598**	0.000
4	0.576**	0.000	19	0.640**	0.000	34	0.649**	0.000
5	0.560**	0.000	20	0.613**	0.000	35	0.650**	0.000

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
6	0.599**	0.000	21	0.645**	0.000	36	0.653**	0.000
7	0.479**	0.000	22	0.694**	0.000	37	0.698**	0.000
8	0.565**	0.000	23	0.658**	0.000	38	0.637**	0.000
9	0.606**	0.000	24	0.573**	0.000	39	0.625**	0.000
10	0.560**	0.000	25	0.666**	0.000	40	0.581**	0.000
11	0.669**	0.000	26	0.696**	0.000	41	0.572**	0.000
12	0.709**	0.000	27	0.588**	0.000	42	0.626**	0.000
13	0.703**	0.000	28	0.596**	0.000	43	0.560**	0.000
14	0.652**	0.000	29	0.652**	0.000	44	0.655**	0.000
15	0.642**	0.000	30	0.532**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001 * داله احصائية عند 0.050

3.8 ثبات الأداة

قام الباحث من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات ولمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لدور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها (0.982)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. والجدول التالي يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

جدول (3.4) نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
الاجراءات زيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	**15**	**0.923**
الإجراءات الحكومية والقانونية	**15**	**0.934**
تنظيم هيكلية السوق	**14**	**0.924**
الدرجة الكلية	**44**	**0.962**

3.9 المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، اختبار "ت" (t-test)، اختبار تحليل التباين الأحـــادي (One Way Analysis of Variance)، واختبار (LSD)، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة وتحليلها:

4.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث عن موضوع الدراسة وهو **(دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة)**، وبيان أثر المتغيرات المستقلة، وذلك عن طريق استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تمّ الحصول عليها. وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

جدول (4.1) مفتاح التصحيح الثلاثي

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67-2.34
عالية	3.68 فأعلى

نلاحظ من الجدول (4.1) بأن المتوسطات الحسابية قد تم حساب نسبها بتقسيم الفقرات بأن تكون أقل إجابة 1، وأعلى إجابة 5، وقد تم تفريغ الاستمارات على برنامج (spss) وذلك كما يلي :

- دائماً: تحصل على رقم 5.
- غالباً: تحصل على رقم 4.
- أحياناً: تحصل على رقم 3.
- نادراً: تحصل على رقم 2.
- أبداً: تحصل على رقم 1.

فبذلك يكون عدد الإجابات من (1–5) هو **4**، فتم تقسيم عدد الفقرات (4) / (3) درجات والنتيجة= (1.33)، حيث استخرج المتوسط الحسابي كالتالي:

- أقل إجابة 1+1.33 =2.33 فما دون تكون منخفضة.
- 2.33 + 1.33=3.67 حيث إنها تعبر عن الدرجة المتوسطة والتي تشمل من 2.34– 3.67.
- ومن 3.68 فما فوق فإنها تحصل على متوسط ودرجة عالية.

وبالتالي فإن هذه النسب المذكورة في الجدول (4.1) سيتم اعتمادها في ذكر الدرجات (منخفضة، متوسطة، عالية)، وذلك في تحليل نتائج فرضيات الدراسة وأسئلتها في ما يأتي:

4.2 نتائج محاور الدراسة:

تم حساب نتائج محاور الدراسة بحساب المتوسط الحسابي الكلي والانحراف المعياري الكلي لجميع محاور الدراسة في الاستبانة، وذلك للتحقق من الدرجة الكلية لكل محور حسب وجهة نظر أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في دور محافظة أريحا في زيادة القدرة التنافسية لهذه المشاريع، وذلك كما هو موضح في الجدول (4.2) الآتي:

جدول (4.2): نتائج محاور الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الأول: دور المحافظة بزيادة الإقبال على المنتوجات.	3.01	0.86	متوسطة
الثاني: دور المحافظة حكومياً وقانونياً	3.34	0.93	متوسطة
الثالث: دور المحافظة بتنظيم هيكلية الأسواق	2.90	0.94	متوسطة
الدرجة الكلية	**3.08**	**0.91**	**متوسطة**

يتضح من هذه البيانات أنّ دور محافظة أريحا والأغوار في زيادة القدرة التنافسية قد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت الدرجة الكلية للأداة (3.08)، وجاءت الدرجة الكلية لمحاور الدراسة الثلاثة متوسطة أيضاً، ويتضح أن من هذه البيانات أنّ دور المحافظة من حيث الإجراءات الحكومية والقانونية قد حصل على المرتبة الأولى في دور المحافظة في زيادة القدرة التنافسية، وحصل المحور

الثاني والمتعلق بهذا الدور على أعلى متوسط حسابي كلي وبلغ (3.34)، وجاء في المرتبة الثانية دور المحافظة بزيادة الإقبال على المنتوجات وبمتوسط كلي بلغ (3.01)، بينما جاء دور المحافظة بتنظيم هيكلية الأسواق بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي كلي بلغ (2.90).

أي أن دور المحافظة جاء متوسطاً، ويتمثل في الإجراءات الحكومية والقانونية ثم في زيادة الإقبال ثم في تنظيم هيكلية السوق، وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في محافظة أريحا والأغوار، حيث يفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ الخدمات العامة التي تقدمها المحافظة شاملة ومتعددة، كذلك الأعمال والمهام المنوطة بها كثيرة، فأحياناً تكون هذه الخدمات في داخل القرى والأحياء السكنية بحسب الأولوية، وأحياناً المناطق التجارية والزراعية والصناعية، إذ تختلف هذه الخدمات من موقع جغرافي إلى آخر بحسب متغيرات متنوعة، مثل عدد السكان ونوع المباني وطبيعة الموقع الجغرافي والتخطيط العمراني له.

ويرى الباحث بأنّ دور المحافظة في تحسين المناطق التجارية والصناعية يجب أن يكون على أكمل وجه، ويكون دورها التنظيمي والقانوني وتحسين نوعية المرافق والاهتمام متكاملاً مع احتياجات أصحاب المشروعات، إلا أنّ تعدد المهام وتعدد أنواع المشروعات، والإمكانات البشرية والمادية التي تملكها المحافظة يحول دون قيام المحافظة بأعمالها على أكمل وجهة، ومن ذلك صعوبة إجراء شامل لجميع العمليات التجارية كالتنفيذ الفعلي للمنتج والتخطيط لنظام جودة مخرجات المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها، كذلك القيام بالرقابة على جميع المشروعات، والقيام بالعمليات التشغيلية بحسب المخططات التي تضعها البلدية لتنظيم هيكلية السوق مثلاً، وإجراء تقييم شامل لما هو قائم من مشروعات اقتصادية وما تمّ العمل به على أرض الواقع.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراستي (بوزايد، 2012) و(شريط، وسدي، 2014)، من حيث وجود تأثير بدرجة متوسطة في تحقيق الميزة التنافسية كأساس للتخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به المؤسسات الحكومية، كذلك في الاقتصاد على المستوى الوطني، من حيث التدخل الحكومي في تحسين البنى التحتية والاعتمادات التكنولوجية، وتطوير استراتيجيات تنموية.

4.3 نتائج أسئلة الدراسة:

4.3.1 نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة؟

للإجابة عن هذا السؤال ومعرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخراج الدرجات لجميع فقرات المحور الأول من الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول (4.3) الآتي:

جدول (4.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة مرتبة تنازلياً

الرقم في الاستبانة	العبارة	الرقم الترتيبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تشجع المحافظة على الاستثمار التجاري في المنطقة	1	3.38	0.98	متوسطة
6	تسهم المحافظة بالرقابة على المنتجات للحفاظ على مستوى لائق من هذه المنتجات	2	3.27	0.86	متوسطة
10	تشجع دائرة الرقابة على تحسين المنتجات	3	3.22	0.88	متوسطة
2	تسهّل المحافظة إجراءات فتح مشروعات اقتصادية في المنطقة	4	3.15	0.83	متوسطة
5	تؤكد المحافظة على جودة منتجات المشروعات الاقتصادية من خلال التعليمات المستمرة	5	3.12	0.92	متوسطة
12	تساعد دائرة الرقابة في المحافظة على تطوير آليات العمل	6	3.10	0.84	متوسطة
11	تحسن دائرة التخطيط من الشكل الخارجي للأسواق في أريحا	7	3.06	0.68	متوسطة
13	تسهم المحافظة في الحفاظ على جمالية المناطق السياحية والاقتصادية	8	2.98	0.83	متوسطة
3	تسهم المحافظة في تحديث البنية التحتية الخاصة بالأسواق	9	2.91	0.93	متوسطة

الرقم في الاستبانة	العبارة	الرقم الترتيبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	التي تستفيد منها المشروعات				
4	تقدم المحافظة مساعدات إرشادية للحفاظ على استمرارية المشروعات القائمة	10	2.91	0.83	متوسطة
7	تشجع المحافظة أصحاب المشروعات على عرض منتجاتهم عبر المواقع الالكترونية	11	2.91	0.86	متوسطة
14	تساعد المحافظة في تحديد المنتوجات المطلوبة عن طريق منشوراتها	12	2.90	0.89	متوسطة
8	يتوفر في المحافظة كادر بشري يمتلك الخبرة اللازمة لتحسين منتوجات المشروعات القائمة	13	2.86	0.90	متوسطة
9	يوجد لدى المحافظة خطط لتطوير لتطوير منتجات المشروعات الاقتصادية	14	2.73	0.85	متوسطة
15	تقوم دوائر المحافظة بتحليل احتياجات السوق من منتجات وإطلاع أصحاب المشروعات عليها	15	2.60	0.85	متوسطة
	الدرجة الكلية		**3.01**	**0.86**	متوسطة

يتضح من هذه البيانات أن دور المحافظة في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات قد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت الدرجة لفقرات المحور الأول (3.01)، ويتضح أنّ الفقرة رقم (1) وهي "تشجع المحافظة على الاستثمار التجاري في المنطقة" قد حصلت على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.38)، تليها الفقرة رقم (6) وبمتوسط حسابي بلغ (3.27)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (15) وهي "تقوم دوائر المحافظة بتحليل احتياجات السوق من منتجات وإطلاع أصحاب المشروعات عليها"، وبمتوسط حسابي بلغ (2.60).

ويتضح من هذه البيانات أن أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة يروا أنّ دور المحافظة في زيادة التنافسية من حيث زيادة الإقبال على منتوجاتهم يتمثل في نقاط محددة، وهي أنّ المحافظة تؤدي دورها في الرقابة على المنتجات للحفاظ على مستوى معين من هذه المنتجات ويزيد التنافسية، كذلك تقوم دائرة الرقابة التابعة للمحافظة على دفع المشروعات القائمة لتحسين منتجاتهم، وتعطي تعليمات مستمرة للتأكيد على جودة هذه المنتجات.

واتضح أيضاً أن لها أدوار أخرى متعددة لزيادة إقبال المستهكلين على منتوجات مشروعات محافظة أريحا والأغوار، مثل تسهيل إجراءات فتح مشروعات اقتصادية، وتطوير آليات العمل عن طريق مساعدة وتوجيهات دائرة الرقابة التابعة للمحافظة، كذلك تحسين الشكل الخارجي للأسواق عن طريق التخطيط المستمر، والمحافظة جمالية المناطق السياحية والاقتصادية.

4.3.2 نتيجة السؤال الثاني:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

للإجابة عن هذا السؤال ومعرفة دور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخراج الدرجات لجميع فقرات المحور الثاني من الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول (4.4) الآتي:

جدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المحافظة مرتبة تنازلياً

الرقم في الاستبانة	العبارة	الرقم الترتيبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	تشدد المحافظة على إجراءات السلامة والأمن للحفاظ على سلامة المشروعات	1	3.78	0.99	عالية
15	تشدد المحافظة على تراخيص المشروعات	2	3.68	0.99	عالية
5	تعاقب المحافظة أصحاب المشروعات المخالفين للشروط الصحية والبيئية	3	3.55	0.99	متوسطة
7	توجد رقابة على المرافق العامة للتأكد من عدم وجود أي اعتداء عليها	4	3.51	0.99	متوسطة
6	توجد رقابة على المشروعات للتأكد من صحة وسلامة منتوجاتها	5	3.48	0.99	متوسطة
13	تنشر المحافظة أية قوانين جديدة تصدر عنها	6	3.43	0.99	متوسطة
3	تهتم المحافظة بعدم تجاوز أية مخططات أو مرافق للبنية	7	3.40	0.99	متوسطة

	التحتية				
12	تحدد المحافظة المسافة القانونية والارتدادات	8	3.40	0.99	متوسطة
8	تساهم المحافظة في تنظيم حركة مرور	9	3.27	0.99	متوسطة
14	توجد رقابة مستمرة من المحافظة على المشروعات القائمة	10	3.27	0.99	متوسطة
1	تنظم المحافظة عمل الأسواق باستمرار	11	3.22	0.99	متوسطة
10	تنشر المحافظة التعليمات والإرشادات بشكل دوري	12	3.21	0.99	متوسطة
11	تراقب المحافظة باستمرار أي اعتداء على لوحات الإعلانات الخاصة بالمشروعات	13	3.19	0.99	متوسطة
9	لا توجد أية محاباة عند تطبيق القانون	14	2.91	0.99	متوسطة
4	تحدد المحافظة أنواع المشروعات القائمة	15	2.79	0.99	متوسطة
الدرجة الكلية			**3.34**	**0.93**	**متوسطة**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4.4) أن دور المحافظة في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات قد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.34)، وقد حصلت الفقرة رقم (2) وهي "تشدد المحافظة على إجراءات السلامة والأمن للحفاظ على سلامة المشروعات" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.78)، وحصلت الفقرة (15) على المرتبة الثانية وهي "تشدد المحافظة على تراخيص المشروعات" وبمتوسط حسابي بلغ (3.68)، بينما حصلت الفقرة رقم (4) على المرتبة الأخيرة وهي "تحدد المحافظة أنواع المشروعات القائمة"، وبمتوسط حسابي بلغ (2.79).

ويتضح من آراء أصحاب المشروعات أن دور في الإجراءات الحكومية والقانونية يتمثل في التشديد على إجراءات السلامة والأمن للحفاظ على سلامة المشروعات الأعمال، وتشدد المحافظة كذلك على إعطاء التراخيص ومتابعتها، وتقوم بدورها فيما يتعلق بالإجراء العقابية تجاه المخالفين للشروط الصحية والبيئية، كذلك تقوم بدورها الرقابي تجاه المشروعات الأعمال من حيث الاعتداءات على المرافق العامة، ومن حيث صحة وسلامة المنتوجات، والاهتمام بعدم تجاوز أية مخططات أو مرافق للبنية التحتية، وتعرّف أصحاب المشروعات بالنواحي القانونية من خلال نشر القوانين الجديدة.

4.3.3 نتيجة السؤال الثالث:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

للإجابة عن هذا السؤال ومعرفة دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخراج الدرجات لجميع فقرات المحور الثالث من الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول (4.5) الآتي:

جدول (4.5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المحافظة مرتبة تنازلياً

الرقم في الاستبانة	العبارة	الرقم الترتيبي	موافق بشدة	موافق	محايد
1	تقوم المحافظة بإجراءت دورية على المرافق العامة للتأكد من سلامتها	1	3.53	0.97	متوسطة
13	يوجد في المحافظة قسم خاص يتعلق بتنظيم المشروعات الاقتصادية (ترخيص، رقابة....)	2	3.03	1.01	متوسطة
7	تلبي خدمات المحافظة من شبكات مياه صرف صحي احتياجات المشروعات الاقتصادية	3	2.98	0.89	متوسطة
4	الصيانة التي تقوم بها المحافظة تحافظ على المتنزهات والحدائق	4	2.94	0.94	متوسطة
3	تزيد المحافظة من مساحات الشوارع والمرافق العامة لتحسين هيكلية السوق	5	2.93	0.98	متوسطة
6	تعمل المحافظة على تسهيل الوصول للأماكن التجارية والسياحية بتنظيم الشوارع	6	2.90	0.91	متوسطة
9	دائرة الاستعلامات للمراجعين تطلع على أية مشكلة تتعلق بتنظيم عمل الأسواق	7	2.90	0.86	متوسطة
10	تنظم المحافظة أماكن المشروعات الاقتصادية (المشروعات السياحية والفندية بعيدة عن المشروعات الإنتاجية والصناعية)	8	2.88	0.96	متوسطة
2	تحدد المحافظة أنواع المشروعات الجديدة بحسب حاجة السوق لها	9	2.82	0.98	متوسطة

11	شبكات الكهرباء والهاتف موزعة بشكل منظم	10	2.82	0.99	متوسطة
5	تتفق أعمال المحافظة واحتياجات السوق	11	2.76	0.90	متوسطة
12	تنظم المحافظة الخدمات الالكترونية والزوايا الإعلانية في شوارع المحافظة	12	2.76	0.86	متوسطة
8	تتابع المحافظة إجراءات الصيانة بشكل دوري	13	2.69	0.95	متوسطة
14	خدمات المحافظة ملائمة واحتياجات المستهلكين	14	2.62	1.00	متوسطة
الدرجة الكلية			**2.90**	**0.94**	**متوسطة**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4.5) أن دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية قد جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (2.90)، وهي درجة متوسطة، ويتضح أنّ الفقرة رقم (1) وهي "تقوم المحافظة بإجراءت دورية على المرافق العامة للتأكد من سلامتها" قد حصلت على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.53)، تليها الفقرة رقم (13) وهي "يوجد في المحافظة قسم خاص يتعلق بتنظيم مشروعات الاقتصادية (ترخيص، رقابة....)"، وبمتوسط حسابي بلغ (30.3)، بينما حصلت الفقرة رقم (14) وهي "خدمات المحافظة ملائمة واحتياجات المستهلكين" على أقل متوسط حسابي وبلغ (2.62).

ويتضح من هذه البيانات أنّ أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة يرون أنّ دور المحافظة في تنظيم هيكلية الأسواق يتمثل في قيامها بالصيانة اللازمة للحفاظ على المتنزهات والحدائق العامة، وتزيد المحافظة من المساحات الخاصة بالشوارع والمرافق العامة لتحسين هيكلية السوق، وتقوم بإجراءات من شأنها تسهيل الوصول للأماكن التجارية والسياحية مثل تنظيم الشوارع، وتطلع دائرة الاستعلامات تطلع على أية مشكلة تتعلق بتنظيم عمل الأسواق، وتنظم المحافظة أماكن مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بحسب الإنتاجية والصناعية، كذلك البنية التحتية من شبكات الكهرباء والهاتف موزعة بشكل منظم ويخدم هذه المشروعات.

4.3.4 نتيجة السؤال الرابع:

ما مدى رضا أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن دعم المحافظة ومساندتها لهم وما مقترحاتهم لتفعيل دورها في زيادة القدرات التنافسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب النسب المئوية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن الأسئلة الاستقصائية، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الأول: هل أنت راضٍ عن أداء المحافظة في ما يتعلق بدعم ومساندة أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة؟ ويرجى ذكر الأسباب التي دعت إلى إجابتك بنعم وأسباب عدم رضاك:

لمعرفة درجة الرضا تم حساب النسب المئوية للإجابتين (نعم / لا) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.6) الآتي:

جدول (4.6) نسبة رضا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن أداء المحافظة (n = 280)

نعم		لا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
63	%22.5	217	%77.5

يتضح من هذه الإجابات أنّ نسبة أصحاب المشروعات القائمة في محافظة أريحا الذين عبروا عن رضاهم عن أداء المحافظة قد بلغت (22.5%)، وبواقع (63) صاحب مشروع.

وقد اتفقت إجاباتهم على أربعة أسباب رئيسة، وهي بحسب نسبة اتفاق الإجابات كما يأتي:

- قيام لجان من المحافظة بجولات تفقدية دورية للأسواق لمتابعة مشاريع الأعمال، وذلك من حيث المخالفات والتعدي على البنية التحتية، واتباع التعليمات.
- تعمل المحافظة ولجانها بحسب قدراتها وإمكاناتها البشرية والمادية والتنظيمية، وتقوم بما تستطيع القيام به من أعمال للحفاظ على الأسواق والمشاريع.
- الاهتمام بتنظيم العمليات التجارية وتقديم المشورة والتوجيه في بعض الأحيان لأصحاب مشروعات الأعمال.
- الدعم المالي والذي يكون لمرة واحدة أو بصورة متقطعة.

ويتضح من الجدول (4.6) أنه قد بلغت نسبة أصحاب المشروعات الذين عبروا عن عدم رضاهم عن أداء المحافظة (77.5%).

وقد اتفقت إجاباتهم على أسباب متنوعة أدت لعدم رضاهم عن أداء المحافظة، وهي بحسب نسبة اتفاق الإجابات كما يأتي:

- المحافظة لا تساعد بشكل جدي، بل تكتفي بالرقابة من أجل المخالفات وليس المساعدة.
- لا أرى أي دور فاعل للمحافظة لدعم المشاريع الصغيرة على أرض الواقع.
- لا يوجد فيها قسم لمواكبة المشاريع وتنظيمها أو التشجيع، فقط مراقبة ومخالفات.
- تفضيل المصلحة الشخصية.
- لا توجد آليات محفزة لأصحاب المشروعات للتمسك بمشروعاتهم وتطويرها.
- لا يوجد للمحافظة أي بعد واهتمام تجاري داخل حدود المدينة.
- لا يوجد أي دعم أو مساندة متخصصة لأصحاب المشروعات من قبل المحافظة.

السؤال الثاني: هل لديك مقترحات يمكن تقديمها للمحافظة من أجل دعم وتعزيز تنافسية مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة؟

عرض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة واقترحوا العديد من المقترحات والسبل لتفعيل دور المحافظة في زيادة القدرة التنافسية لدى مشروعات الأعمال، ويمكن تبويب هذه المقترحات بحسب نسبة اتفاق الإجابات على النحو الآتي:

- تشكيل لجان للمتابعة على أصحاب المشاريع من أجل تقديم المساعدات وتطويرهم.
- عمل لقاءات بشكل مستمر.
- تخفيض الضرائب.
- تنظيم دورات وندوات ومؤتمرات يتم اجتماع جميع التجار مع المحافظ وسماع مطالبهم وتحقيق المطالب والنظر لها بجدية.
- تنظيم دورات وندوات ومؤتمرات تثقيفية من مختصين بالاقتصاد والتنمية.

- تفعيل الانضباط والنظام.
- تشجيع المشاريع الصغيرة ودعمها وإيجاد صندوق خاص بها، وعدم إحباط أصحابها لأنه من المشروعات الصغيرة تنطبق الكبيرة.
- أن تزيد من الاهتمام بالطرق الداخلية.
- تحديد منطقة معينة قريبة من الأسواق مخصصة لأصحاب البسطات والباعة المتجولين لعرض بضائعهم في ساعات معينة وأيام معينة للحد من انتشار الفقر وتنظيم الأنصاب غير القانوني في الشوارع الرئيسة.
- تقديم مساعدات لأصحاب المشروعات بشكل فعال ومجدٍ.
- تخصيص لقاءات دورية مع أصحاب المشروعات لسماع مطالبهم واحتياجاتهم.
- تنظيم العملية التجارية بصورة أفضل، كتقديم مساعدات بنكية.
- تخفيض الضرائب.

4.4 نتائج فرضيات الدراسة:

هل تختلف تقديرات أفراد عيّنة الدراسة حول دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها باختلاف متغيرات الدّراسة: نوع المشروع، عمر المشروع بالسنوات، حجم رأس مال المشروع، عدد العاملين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع.

تم فحص الفرضية الأولى بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع.

جدول (4.7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع

المجال	نوع المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اجراءات زيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تجاري	165	3.1410	0.77981
	خدمات	50	2.9400	0.56844
	صناعي	8	3.0583	0.42975
	حرفي	17	2.8118	0.46621
	مقاولات	6	2.1889	0.68691
	زراعي	34	2.6784	0.66251
الإجراءات الحكومية والقانونية	تجاري	165	3.5410	0.78320
	خدمات	50	3.2467	0.67616
	صناعي	8	3.2583	0.27007
	حرفي	17	3.4902	0.43713
	مقاولات	6	2.7333	0.48626
	زراعي	34	2.4255	0.66788
تنظيم هيكلية السوق	تجاري	165	2.9615	0.87608
	خدمات	50	3.1057	0.53535
	صناعي	8	3.1339	0.60179
	حرفي	17	2.9874	0.44265
	مقاولات	6	2.4405	0.31434
	زراعي	34	2.2437	0.67606
الدرجة الكلية	تجاري	165	3.2202	0.73394
	خدمات	50	3.0973	0.51594
	صناعي	8	3.1506	0.37893
	حرفي	17	3.0989	0.41364
	مقاولات	6	2.4545	0.16824
	زراعي	34	2.4539	0.34786

يلاحظ من الجدول رقم (6.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (4.8):

جدول (4.8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	11.543	5	2.309	4.611	0.000
	داخل المجموعات	137.175	274	0.501		
	المجموع	148.718	279			
الإجراءات الحكومية والقانونية	بين المجموعات	38.116	5	7.623	14.661	0.000
	داخل المجموعات	142.472	274	0.520		
	المجموع	180.587	279			
تنظيم هيكلية السوق	بين المجموعات	19.213	5	3.843	6.533	0.000
	داخل المجموعات	161.163	274	0.588		
	المجموع	180.376	279			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	18.982	5	3.796	9.521	0.000
	داخل المجموعات	109.261	274	0.399		
	المجموع	128.244	279			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(9.521) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع، وكذلك للمجالات، وبذلك تم رفض الفرضية الأولى. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يأتي:

الجدول (4.9): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع المشروع

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
إجراءات زيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تجاري	خدمات	.20101	0.080
		صناعي	.08268	0.747
		حرفي	.32925	0.069
		مقاولات	.95212*	0.001
		زراعي	.46258*	0.001
	خدمات	تجاري	-.20101	0.080
		صناعي	-.11833	0.661
		حرفي	.12824	0.519
		مقاولات	.75111*	0.015
		زراعي	.26157	0.097
	صناعي	تجاري	-.08268	0.747
		خدمات	.11833	0.661
		حرفي	.24657	0.417
		مقاولات	.86944*	0.024
		زراعي	.37990	0.173
	حرفي	تجاري	-.32925	0.069
		خدمات	-.12824	0.519
		صناعي	-.24657	0.417
		مقاولات	.62288	0.065
		زراعي	.13333	0.526
	مقاولات	تجاري	-.95212*	0.001
		خدمات	-.75111*	0.015
		صناعي	-.86944*	0.024
		حرفي	-.62288	0.065
		زراعي	-.48954	0.119
	زراعي	تجاري	-.46258*	0.001
		خدمات	-.26157	0.097
		صناعي	-.37990	0.173
		حرفي	-.13333	0.526
		مقاولات	.48954	0.119
الإجراءات الحكومية	تجاري	خدمات	.29434*	0.012

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
والقانونية		صناعي	.28268	0.280
		حرفي	.05081	0.782
		مقاولات	.80768*	0.007
		زراعي	1.11552*	0.000
	خدمات	تجاري	-.29434*	0.012
		صناعي	-.01167	0.966
		حرفي	-.24353	0.230
		مقاولات	.51333	0.101
		زراعي	.82118*	0.000
	صناعي	تجاري	-.28268	0.280
		خدمات	.01167	0.966
		حرفي	-.23186	0.454
		مقاولات	.52500	0.179
		زراعي	.83284*	0.004
	حرفي	تجاري	-.05081	0.782
		خدمات	.24353	0.230
		صناعي	.23186	0.454
		مقاولات	.75686*	0.028
		زراعي	1.06471*	0.000
	مقاولات	تجاري	-.80768*	0.007
		خدمات	-.51333	0.101
		صناعي	-.52500	0.179
		حرفي	-.75686*	0.028
		زراعي	.30784	0.336
	زراعي	تجاري	-1.11552*	0.000
		خدمات	-.82118*	0.000
		صناعي	-.83284*	0.004
		حرفي	-1.06471*	0.000
		مقاولات	-.30784	0.336
تنظيم هيكلية السوق	تجاري	خدمات	-.14424	0.245
		صناعي	-.17246	0.535
		حرفي	-.02592	0.895
		مقاولات	.52100	0.103
		زراعي	.71777*	0.000
	خدمات	تجاري	.14424	0.245

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
		صناعي	-.02821	0.923
		حرفي	.11832	0.583
		مقاولات	.66524*	0.046
		زراعي	.86202*	0.000
	صناعي	تجاري	.17246	0.535
		خدمات	.02821	0.923
		حرفي	.14653	0.656
		مقاولات	.69345	0.095
		زراعي	.89023*	0.003
	حرفي	تجاري	.02592	0.895
		خدمات	-.11832	0.583
		صناعي	-.14653	0.656
		مقاولات	.54692	0.134
		زراعي	.74370*	0.001
	مقاولات	تجاري	-.52100	0.103
		خدمات	-.66524*	0.046
		صناعي	-.69345	0.095
		حرفي	-.54692	0.134
		زراعي	.19678	0.563
	زراعي	تجاري	-.71777*	0.000
		خدمات	-.86202*	0.000
		صناعي	-.89023*	0.003
		حرفي	-.74370*	0.001
		مقاولات	-.19678	0.563
الدرجة الكلية	تجاري	خدمات	.12298	0.229
		صناعي	.06968	0.761
		حرفي	.12132	0.451
		مقاولات	.76570*	0.004
		زراعي	.76637*	0.000
	خدمات	تجاري	-.12298	0.229
		صناعي	-.05330	0.825
		حرفي	-.00166	0.993
		مقاولات	.64273*	0.019
		زراعي	.64340*	0.000
	صناعي	تجاري	-.06968	0.761

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
		خدمات	.05330	0.825
		حرفي	.05164	0.849
		مقاولات	.69602*	0.042
		زراعي	.69669*	0.005
	حرفي	تجاري	-.12132	0.451
		خدمات	.00166	0.993
		صناعي	-.05164	0.849
		مقاولات	.64439*	0.033
		زراعي	.64505*	0.001
	مقاولات	تجاري	-.76570*	0.004
		خدمات	-.64273*	0.019
		صناعي	-.69602*	0.042
		حرفي	-.64439*	0.033
		زراعي	.00067	0.998
	زراعي	تجاري	-.76637*	0.000
		خدمات	-.64340*	0.000
		صناعي	-.69669*	0.005
		حرفي	-.64505*	0.001
		مقاولات	-.00067	0.998

وكانت الفروق في الدرجة الكلية بين (تجاري) و(مقاولات) لصالح (تجاري)، وبين (تجاري) و(زراعي) لصالح (تجاري)، وبين (خدمات) و(مقاولات) لصالح (خدمات)، وبين (خدمات) و(زراعي) لصالح (خدمات)، وبين (صناعي) و(مقاولات) لصالح (صناعي)، وبين (صناعي) و(زراعي) لصالح (صناعي) وبين (حرفي) و(مقاولات) لصالح (حرفي)، وبين (حرفي) و(زراعي) لصالح (حرفي).

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات.

تم فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات.

جدول (4.10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات

المجال	عمر المشروع بالسنوات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إجراءات زيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	1 – 5	69	3.0184	0.69488
	6 – 10	117	3.0553	0.79149
	11 فأكثر	94	2.9362	0.67570
الإجراءات الحكومية والقانونية	1 – 5	69	3.3836	0.63549
	6 – 10	117	3.3134	0.94091
	11 فأكثر	94	3.2950	0.73392
تنظيم هيكلية السوق	1 – 5	69	2.8944	0.69766
	6 – 10	117	2.8785	0.87574
	11 فأكثر	94	2.9172	0.79134
الدرجة الكلية	1 – 5	69	3.1034	0.53168
	6 – 10	117	3.0870	0.79399
	11 فأكثر	94	3.0525	0.62025

يلاحظ من الجدول رقم (4.10) وجود فروق ظاهرية في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (4.11):

جدول (4.11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	0.753	2	0.376	0.705	0.495
	داخل المجموعات	147.965	277	0.534		
	المجموع	148.718	279			
الإجراءات الحكومية والقانونية	بين المجموعات	0.337	2	0.168	0.259	0.772
	داخل المجموعات	180.250	277	0.651		
	المجموع	180.587	279			
تنظيم هيكلية السوق	بين المجموعات	0.078	2	0.039	0.060	0.942
	داخل المجموعات	180.298	277	0.651		
	المجموع	180.376	279			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.115	2	0.057	0.124	0.883
	داخل المجموعات	128.129	277	0.463		
	المجموع	128.244	279			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(0.124) ومستوى الدلالة (0.883) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار.

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار.

جدول (4.12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار

المجال	حجم رأس مال المشروع بالدينار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	أقل من (10000)	68	3.0431	0.58661
	من (10001-30000)	166	2.9795	0.76272
	أكثر من (30001)	46	3.0478	0.80807
الإجراءات الحكومية والقانونية	أقل من (10000)	68	3.4902	0.64664
	من (10001-30000)	166	3.2614	0.86671
	أكثر من (30001)	46	3.3072	0.76135
تنظيم هيكلية السوق	أقل من (10000)	68	2.9716	0.93051
	من (10001-30000)	166	2.8412	0.80993
	أكثر من (30001)	46	2.9783	0.53598
الدرجة الكلية	أقل من (10000)	68	3.1728	0.62265
	من (10001-30000)	166	3.0316	0.71488
	أكثر من (30001)	46	3.1141	0.61315

يلاحظ من الجدول رقم (4.12) وجود فروق ظاهرية في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (4.13):

جدول (4.13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	0.291	2	0.145	0.271	0.763
	داخل المجموعات	148.427	277	0.536		
	المجموع	148.718	279			
الإجراءات الحكومية والقانونية	بين المجموعات	2.541	2	1.270	1.976	0.141
	داخل المجموعات	178.047	277	0.643		
	المجموع	180.587	279			
تنظيم هيكلية السوق	بين المجموعات	1.198	2	0.599	0.926	0.397
	داخل المجموعات	179.177	277	0.647		
	المجموع	180.376	279			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.027	2	0.514	1.119	0.328
	داخل المجموعات	127.216	277	0.459		
	المجموع	128.244	279			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(1.119) ومستوى الدلالة (0.328) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين.

تم فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين.

جدول (4.14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين

المجال	عدد العاملين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	1 – 5	180	3.0326	0.71064
	6 – 12	57	3.0924	0.83369
	13 فأكثر	43	2.7814	0.63016
الإجراءات الحكومية والقانونية	1 – 5	180	3.4563	0.73199
	6 – 12	57	3.1427	10.01414
	13 فأكثر	43	3.0140	0.65329
تنظيم هيكلية السوق	1 – 5	180	3.0087	0.82683
	6 – 12	57	2.7682	0.80216
	13 فأكثر	43	2.5897	0.59191
الدرجة الكلية	1 – 5	180	3.1694	0.66449
	6 – 12	57	3.0064	0.77863
	13 فأكثر	43	2.7997	0.49107

يلاحظ من الجدول رقم (4.13) وجود فروق ظاهرية في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (4.15):

جدول (4.15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	2.722	2	1.361	2.582	0.077
	داخل المجموعات	145.996	277	0.527		
	المجموع	148.718	279			
الإجراءات الحكومية والقانونية	بين المجموعات	9.158	2	4.579	7.399	0.001

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
	داخل المجموعات	171.430	277	0.619		
	المجموع	180.587	279			
تنظيم هيكلية السوق	بين المجموعات	7.253	2	3.626	5.802	0.003
	داخل المجموعات	173.123	277	0.625		
	المجموع	180.376	279			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.128	2	2.564	5.768	0.004
	داخل المجموعات	123.116	277	0.444		
	المجموع	128.244	279			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(5.768) ومستوى الدلالة (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين، وكذلك للمجالات ما عدا مجال الاجراءات التي تزيد من الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تم رفض الفرضية الرابعة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يأتي:

الجدول (4.16): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
الإجراءات الحكومية والقانونية	5 – 1	12 – 6	.31361*	0.009
		13 فأكثر	.44234*	0.001
	12 – 6	5 – 1	-.31361*	0.009
		13 فأكثر	.12874	0.419
	13 فأكثر	5 – 1	-.44234*	0.001
		12 – 6	-.12874	0.419
تنظيم هيكلية السوق	5 – 1	12 – 6	.24056*	0.046
		13 فأكثر	.41903*	0.002
	12 – 6	5 – 1	-.24056*	0.046
		13 فأكثر	.17847	0.265
	13 فأكثر	5 – 1	-.41903*	0.002
		12 – 6	-.17847	0.265

المجال	المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	5 - 1	12 – 6	.16306	0.109
		13 فأكثر	.36976*	0.001
	12 – 6	5 - 1	-.16306	0.109
		13 فأكثر	.20670	0.126
	13 فأكثر	5 - 1	-.36976*	0.001
		12 – 6	-.20670	0.126

وكانت الفروق في الدرجة الكلية بين عدد العاملين (من 1 – 5) و(13 فأكثر) لصالح (من 1 – 5).

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج والتوصيات:

5.1 مناقشة النتائج:

5.1.1 مناقشة نتائج محاور الدراسة:

اتضح من النتائج أنّ دور محافظة أريحا والأغوار في زيادة القدرسة التنافسية قد جاء بدرجة متوسطة، حيث يفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ الخدمات العامة التي تقدمها المحافظة شاملة ومتعددة، كذلك الأعمال والمهام المنوطة بها كثيرة، فأحياناً تكون هذه الخدمات في داخل القرى والأحياء السكنية بحسب الأولوية، وأحياناً المناطق التجارية والزراعية والصناعية، إذ تختلف هذه الخدمات من موقع جغرافي إلى آخر بحسب متغيرات متنوعة، مثل عدد السكان ونوع المباني وطبيعة الموقع الجغرافي والتخطيط العمراني له.

ويرى الباحث بأنّ دور المحافظة في تحسين المناطق التجارية والصناعية يجب أن يكون على أكمل وجه، ويكون دورها التنظيمي والقانوني وتحسين نوعية المرافق والاهتمام متكاملاً مع احتياجات أصحاب المشروعات، إلا أنّ تعدد المهام وتعدد أنواع المشروعات، والإمكانات البشرية والمادية التي تملكها المحافظة يحول دون قيام المحافظة بأعمالها على أكمل وجهة، ومن ذلك صعوبة إجراء شامل لجميع العمليات التجارية كالتنفيذ الفعلي للمنتج والتخطيط لنظام جودة مخرجات المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها، كذلك القيام بالرقابة على جميع المشروعات، والقيام بالعمليات التشغيلية بحسب المخططات التي تضعها البلدية لتنظيم هيكلية السوق مثلاً، وإجراء تقييم شامل لما هو قائم من مشروعات اقتصادية وما تمّ العمل به على أرض الواقع.

وكما أشارت دراستي (نوير، 2002) و(وديع، 2003) أن مؤشرات التنافسية فيما بين المشروعات الاقتصادية قد لا تظهر بصورة فاعلة في السوق المحلية، وذلك نتيجة للمتغيرات الاقتصادية الحكومية والسياسات المختلفة، لذا يرى الباحث أن التنافسية في محافظة أريحا والأغوار قد لا تكون بالمستوى المطلوب والذي يتصوره أصحاب المشروعات نتيجة لهذه السياسات، والتي قد تكون غير ملائمة أو

لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لأن المحافظة تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع، فهذه السياسيات ربما تقلل من فرص الاستثمار المحلي نتيجة لتوسعة المناطق المناطق السكنية والمرافق العامة، ففي هذه الحالة تظهر أهمية القدرة التنافسية لمشروعات المحافظة بالسماح لها لإنشاء أسواق جديدة أو توسعة القائمة، كذلك قد لا تفيد السياسات العامة للمحافظة في استخدام موارد محلية في القطاع السياحي مثلاً إذا تم استخدام هذه الموارد لأغراض تنموية عامة، كالزراعة والتشجير وتحسين المرافق العامة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراستي (بوزايد، 2012) و(شريط، وسدي، 2014)، من حيث وجود تأثير بدرجة متوسطة في تحقيق الميزة التنافسية كأساس للتخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به المؤسسات الحكومية، كذلك في الاقتصاد على المستوى الوطني، من حيث التدخل الحكومي في تحسين البنى التحتية والاعتمادات التكنولوجية، وتطوير استراتيجيات تنموية.

5.1.2 مناقشة نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة؟

اتضح من النتائج أن دور المحافظة في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات قد جاء بدرجة متوسطة، يفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ محافظة أريحا والأغوار تسعى بالدرجة الأولى إلى تنظيم العمل والقيام بالمهام المطلوبة منها، أمّا قضية وتفاصيل تعزيز القدرات التنافسية وزيادة الإقبال فتكون ضمن المهمات الروتينية التي تدخل في الشؤون المالية وقسم الحسابات وقسم المساعدات وغيرها من الأقسام الخاصة بالتخطيط والتطوير، فتكون تعزيز القدرات ضمن التوجيهات التي تقوم بها المحافظة، إذ لا يتضمن عمل المحافظة تعزيز القدرات التنافسية بالقدر الذي تتضمنه أعماله التوجيه والانتظام في سوق تجاري يفيد كافة القطاعات وبطرق خاصة، أمّا طرق تحسين الإنتاج التي يقوم بها أصحاب المشروعات كتحسين نوعية الانتاج وجودته، والالتزام بالمعايير والمواصفات المطلوبة، فإنها تتم وفق الإجراءات العامة.

حيث تعتبِر المحافظة أن لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية، فتسعى لأن يكون هذا الدور مبنياً على أساس ما تتميز به من إمكانات

وخصائص تؤهلها للتأثير في الحياة الاقتصادية للمحافظة كمنطقة جغرافية، وفي شتى المجالات الاقتصادية، وتسعى المحافظة إلى قيام كل مشروع اقتصادي بدوره في النشاطات الاقتصادية بشكل يدفع صانعي السياسة الاقتصادية في المحافظة إلى التركيز على آليات التطوير وتوفير مناخ مناسب للأنشطة ككل، وجعل هذه المشروعات عنصر أساس ومنظم في النشاطات الإقتصادية، وذلك بتوفير بنى تحتية وومرافق عامة من طرق وخدمات تؤدي إلى انتظام السوق وتحقيق المنافسة، وعليه فإن تحقيق جميع هذه الأعمال يحدّ من دور المحافظة في الإطلاع على تفاصيل دقيقة مثل آليات العمل وتحسين الإنتاج وجودته، فيظهر دورها على أنها متوسط لدى أصحاب المشروعات.

ويمكن تفسير هذه النتيجة تبعاً إلى المركز التنافسي لمشروعات الأعمال في المحافظة، مثل حصة السوق وحصة القطاعات الأساسية في السوق والتأثير على السوق، وحجم الإجراءات الاقتصادية ونوعها، والتكنولوجيا التطبيقية والمهارات التقنية والمهارات الحرفية واليدوية، فهذه العوامل المؤثرة في المركز التنافسي قد لا تكون ضمن أعمال وخدمات المحافظة، فتسعى المؤسسات الاقتصادية والمشروعات كذلك إلى التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وتبعاً لهذه العوامل يكون لمشروعات المحافظة مركز تنافسي قادرى على جذب المستهلكين بالصورة المطلوبة، لكن لقصور دور المحافظة في هذه الناحية وعدم اضطلاعها بها، يظهر دورها على متوسط، وقد تطرق دراسة (Grzebyk, Krynski، 2009) إلى قدرات المشروعات على التنافس في ظل متغيرات كثيرة.

كذلك أشارت دراسة (Kisiel, 2005) إلى أنّ التنافسية بين المشروعات من حيث الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الاقتصادية يعكس قدرتها على جودة الإنتاج والتسويق، وهنا يرى الباحث أن دور المحافظة لا يكون ضمن المركز التنافسي للمشروعات، إنما يكون في توجيه التنافسية من خلال المحافظة على سوق قائمة ذات أبعاد تجارية متنوعة، ولا يتضمن عمل المحافظة ما تقدمه المشروعات من منتوجات وخدمات منافسة، وهل هي ذات جودة عالية أم أو ومطابقة لمؤشرات التنافسية أم لا، إنما يكون دور المحافظة في أن تكون المنتوجات ضمن المواصفات المسموح بها.

5.1.2 مناقشة نتيجة السؤال الثاني:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

أظهرت النتائج أن دور المحافظة في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه لمشروعات الأعمال قد جاء بدرجة متوسطة، يفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ المحافظة جهة حكومية وقانونية لديها توجيهات وتعليمات من وزارات مختلفة، مثل وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط والزراعة، فتقوم بصياغة التعليمات الحكومية من قوانين وتعليمات وتوجيهها إلى أصحاب المشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كذلك لا تعتبر المحافظة جهة تنفيذية تقوم بجميع الأعمال الحكومية والقانونية الواجب تطبيقها.

إذ أنّ دور المحافظة من النواحي القانونية والحكومية ينحصر في وجود مستشار قانوني وقسم الشكاوىودائرة الرقابة الداخلية في هذا المجال، وهذا بدوره يوجه أصحاب المشروعات قانونياً بحسب التعليمات الحكومية المختلفة، وينحصر كذلك في الرقابة على المشروعات المخالفة للأنظمة السارية في المحافظة، ويتشارك معها في هذا الدور دائرة الضريبة والأراضي والأملاك والمالية التابعة لوزارات مختلفة، فيكون دورها حكومياً وقانونياً إرشادياً وتوجيهياً وفي بعض المخالفات التي تختص بها المحافظة وضمن دوائرها، فدورها الرقابي محدد على اعتبارها جهة حكومية لها دور محدد.

ويمكن تفسير هذه النتيجة، وتفسير العلاقة بين الناحية القانونية والحكومية ودور المحافظة في زيادة التنافسية، بأن المحافظة تؤدي دورها في التأثير على حجم السوق وبالمحصلة على الإنتاجية، حيث إنّ أسواق المحافظة تابعة للبيئة القانونية والحكومية العامة، وإذا سمحت المحافظة بتوسعة الأسواق المحلية سنعكس ذلك على التنافسية، وقد أشارت دراسة (WIFO, 2018) على هذه القضية الاقتصادية بتأثير السياسات العامة على الأسواق المحلية في البلدان الصغيرة، لذا يمكن تفسير هذه العلاقة أيضاً بدور المحافظة في تحديد الانفتاح التجاري المرتبط بالنمو الاقتصادي وقوانين وتعليمات وزارات أخرى.

كذلك أشارت دراسة (Elgohary, 2019) إلى الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز القدرات التنافسية، حيث فسرت العلاقة السابقة على أنها مؤشرات تطور الأعمال بحسب السياسات الحكومية، ويرى الباحث في هذا الشأن أن دور المحافظة يتعلق بأساليب إدارة السوق المحلية والتي تؤدي إلى تعزيز الجدوى الاقتصادية للسلع والخدمات، وتؤثر على قياس جودة الأعمال، مما يؤثر في عملية التجديد والتطوير على مستويات المهارة والابتكار، وتؤثر في تحسين

عمل المشروعات نتيجة لتعديل البنية التحتية وتطويرها، خاصة إذا كانت إجراءات المحافظة تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز اليد العاملة.

5.1.3 مناقشة نتيجة السؤال الثالث:

نص السؤال: ما دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات؟

أوضحت النتائج أنّ دور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية قد جاء بدرجة متوسطة، يرى الباحث أنّ هيكلية السوق وتنظيمها من الأمور المعقدة والتي تحتاج إلى تخطيط وعمل مدروس بعناية، إذ يتضمن حجم المشاريع القائمة في منطقة جغرافية محددة، ونوع النشاطات التي تقوم بها، والمساحة التي يتطلبها كل مشروع، ومتطلبات المرافق العامة بحسب أنواع المشروعات وحجمها، من شوارع رئيسة وفرعية وشبكات صرف صحي ومياه وكهرباء ومكبات نفايات، وغيرها من أعمال هيكلية السوق، فضلاً عن طبيعة المشروعات وحجم عمليات البيع والشراء التي تحدث في أوقات الذروة ضغطاً على هذه المرافق، وقد يؤدي ذلك تغيير وجهة نظر أصحاب المشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مع أنّ المحافظة تقوم بأعمال كثيرة للحفاظ على هيكلية سوقية ملائمة للنشاطات الاقتصادية، إلا أنّ كثرة الأعباء الناتجة عن النشاطات الاقتصادية، وتعدد احتياجات المشروعات يحول دون الاستمرارية في الحفاظ على هيكلية سوقية ملائمة للتنافسية.

خاصة أنّ محافظة أريحا من المحافظات السياحية والتي تشهد حركة سياحية داخلية وخارجية وتجارية في أوقات مختلفة من السنة، لذا يصعب في أوقات كثيرة الحفاظ على هيكلية سوقية مع تقديم كافة الخدمات والأعمال على نفس المستوى المتوقع من أصحاب المشروعات، كذلك تعدد أنواع المشروعات المستحدثة التي تتطلب تخطيط جديد وتوسعة بالمرافق القائمة، وقد أوضحت دراسة (الحسيني، 2006) أسباب صعوبات هيكلية السوق وتنظيمه إلى عدم توظيف الكفاءة البشرية والموارد المالية بشكل فاعل نظراً لتنوع الأعمال، وصعوبات المعرفة حول طبيعة طل عمل على حدة، إضافة إلى النقص الذي يحدث في عمليات التخطيط الاستراتيجي الناتج عن المتغيرات البيئية وفي الأنشطة الاقتصادية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بحسب ما اتفقت عليه دراستا (نوير، 2002) و(صافي، 2017) من أن دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية يكون موجهاً لإيجاد استراتيجية تنافسية متماسكة وفاعلة، لذا يمكن القول أن دور المحافظة الذي جاء متوسطاً يعكس تعدد العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال، والتي لا يمكن للمحافظة السيطرة عليها وتوظيفها من أجل التنافسية، مثل الظروف الاقتصادية العامة للدولة، وحجم البلد وغيرها من العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية، والتي تؤثر على تنافسية الأعمال مباشرة، خاصة إذا كانت هذه العوامل متغيرة، كذلك لا تستطيع المحافظة تحسين هيكلية السوق المحلية بناء على التوقعات والتنبؤات، إذ تحتاج هذه التنبؤات لإجراء دراسات اقتصادية معمقة لمعرفة التوجهات الاقتصادية للسوق المحلية، وما يمكن تغييره من أجل تحسين هيكلية السوق لتحسن الاستمثار المحلي والخارجي على سبيل المثال، وفي هذا الشأن تطرقت دراسة (Songling, 2018) إيجاد نظام منافسة محلي فعال، ويرى الباحث أن المحافظة على تكوين سوق محلية منافسة، لكن فاعلية هذه السوق تتبع وجود فرص استثمارية تنافسية وإجراءات ولوائح مبسطة تؤثر على المشروعات.

5.1.4 مناقشة نتيجة السؤال الرابع:

ما مدى رضا أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن دعم المحافظة ومساندتها لهم وما مقترحاتهم لتفعيل دورها في زيادة القدرات التنافسية؟

أظهرت إجابات أفراد العينة أنّ نسبة أصحاب المشروعات الذين عبروا عن رضاهم عن أداء المحافظة قد بلغت (22.5%)، ونسبة الذين عبروا عن عدم رضاهم (77.5%)، يفسر الباحث هذه النتيجة لأسباب متنوعة، ومنها عدم تلاؤم وجهات نظر بين أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودور المحافظة، والذي ينتج عن عدم إطلاع أصحاب المشروعات على الأعمال التي تقوم بها المحافظة، ومن ناحية أخرى عدم تلاؤم طبيعة العمل بينهما، إذ يقوم عمل المحافظة على مهمات تخدم كافة محافظة أريحا والأغوار وبصورة عامة، بينما كل مشروع له طبيعة عمل خاص به وله مطالب واحتياجات معينة، ويصعب التلاؤم بينهما، فكل صاحب مشروع يرى عمل المحافظة من الزاوية التي تخدم مصحلته التجارية ومشروعه وتفيده في تطوير عمله، فعلى سبيل المثال قد يكون جزء من التطوير الذي تقوم به المحافظة في المرافق العامة لخدمة المناطق السكنية، ولا يكون موجهاً إلى المشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

إضافة لذلك قد يفسّر أصحاب المشروعات المحافظة على أنّها صاحب القرار الأول والأخير في التنظيم العمراني وتخطيط الشوارع وتحديد المخالفات وتقنين التعاملات التجارية، وهذا يؤدي إلى سوء فهم في العلاقة القائمة بين المحافظة وأصحاب المشروعات، فتتكون صورة عامة لديه أن على المحافظة تقديم مساعدات مالية وتطويرية لجميع المشروعات، مع العمل أنها جهة حكومية لكن لا تملك حق التمويل لوحدها، وينطبق هذا الأمر على تخطيط المدن والشوارع وتحديد الأسعار ومجالات الاستيراد وجودة المنتوجات.

5.1.5 مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع.

أظهرت النتائج فروقات متنوعة، فقد كانت بين (تجاري) و(مقاولات) لصالح (تجاري)، وبين (تجاري) و(زراعي) لصالح (تجاري)، وبين (خدمات) و(مقاولات) لصالح (خدمات)، وغيرها من الفروقات، يرى الباحث أنّ سبب هذه الاختلافات نابع من تعدد المشروعات وأنواعها وتعدد مطالبها واحتياجاتها، فالمشروعات الزراعية تتطلب خدمات في شبكات المياه تختلف عن المشروعات التجارية، بينما المشروعات الخدمية والسياحية تتطلب ناحية جمالية وبنى تحتية من شوارع وأرصفة وحدائق عامة وشوارع تختلف عن المشروعات الصناعية، ويرى الباحث أنّ هذا التنوع والفروقات ناتجة عن المحددات الاقتصادية التي تحكم كل مشروع على حدة، مثل استخدام المواد الخام، وطريقة التسويق، والاحتياجات التنظيمية كالشوارع والمرافق، إذ من الصعب المواءمة بين احتياجات النواحي الترفيهية والجمالية وبين احتياجات النواحي الإنتاجية القائمة على المواد الصلبة ذات المخلفات الصناعية المتعددة والكثيرة.

كذلك يعزى هذا التنوع في الفروقات إلى تنوع الطبيعة الجغرافية في محافظة أريحا والأغوار، فهي تنقسم إلى مناطف زراعية ورعوية وسياحية وصناعية وخدمية وترفيهية، ولا يمكن اعتبار جزء منها مخصص للسياحة أو الزراعة أو الصناعة، فجميع هذه المشروعات تعتمد على البنى التحتية نفسها من شوارع وخدمات وشبكات، كذلك الجهة الحكومية (البلديات والدوائر والمحافظة) هي واحدة لخدمة هذه

المشروعات المختلفة، مما يوجد فروقات كثيرة في وجهات النظر، ويؤثر باتجاه سلبي على دور المحافظة في تحسين عمل المشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Garden, & Martin, 2013) من حيث التنوع في التعامل مع البنية التحتية الأساسية وإمكانيات الوصول للموارد والأسواق، ورأس المال البشري، و البحث والتطوير والابتكار والديموغرافيا، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة عدم وجود أي تأثير معين لهذه السياسات على القدرة التنافسية للمشروعات القائمة، إنما بحسب طبيعة كل مشروع.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات.

اتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات، يرى الباحث أنّ المشروع الاقتصادي الحديث أو القديم في محافظة أريحا والأغوار يتلقى خدمات المحافظة ذاتها، ولا توجد مقارنة أو تفضيل من حيث الأقدمية في هذه المشروعات، إنما تكون من حيث طبيعة العمل ونوع المشروع واختلاف الاحتياجات، إضافة إلى أنّ أصحاب المشروعات القديمة والحديثة وقيد الإنشاء تتطلب توفير الحد الأدني من الخدمات ليتسنى لها القيام بعملها والإفادة من مشروعها الاقتصادي.

وغالباً ما يتطلع أصحاب المشروعات إلى تحقيق المطالب الخاصة بمشروعاتهم بغض النظر عن هذه المطالب وعمر المشروع، إذ يسعى صاحب كل مشروع إلى امتلاك الفرصة لإنجاز وتحقيق أهداف مشروعه بوجود خدمات ملائمة تقدمها المحافظة، كذلك يبحثون عن التمييز بوجود هذه الخدمات والأعمال، وذلك لتقليص التكاليف المتعلقة بالنقل والمواصلات، ولإيجاد الطرق الأقصر لوصول المستهلكين لهم ولوصولهم إلى الأسواق، فهذا الأمر يحقق لهم فرصة للاستثمار في السوق وتحسين القدرات التجارية والصناعية، وتحقيق هذه الاحتياجات لتحقيق أكبر قدر من الأرباح وتحقيق التميز والتنافسية، يكون هدف كل مشروع سواء حديث أم قديم، فكلما قلت التكاليف زادت تزيد الفرصة أمام أصحاب المشروعات لتحقيق التميز والمنافسة في السوق بتحسين الإنتاج وتنويعه.

وقد أشارت دراسة (شريط، وسدي، 2014) إلى أنّ عمر المشروع لا يعتبر من المتغيرات التي تؤثر على مؤشرات التنافسية فقط إنما تؤثر على محاولات العمل للحصول على ميزة تنافسية وقدرة مقابل المنافسين، لذا فإنّ للمؤسسات الحكومية تأثير طفيف على تحقيق التنافسية بالنسبة لمتغير العمر، وذلك في الاقتصاد على المستوى الوطني، من حيث التدخل الحكومي في تحسين البنى التحتية والاعتمادات التكنولوجية وتطوير استراتيجيات تنموية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في هذه المشروعات من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار، يرى الباحث أنّ أهداف مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتمثلة بتحقيق الأرباح والتميز وإيجاد فرص سوقية أفضل تنطبق على جميع أحجام المشروعات، فتكون الأهداف والأرباح نسبة إلى حجم المشروع، فكلما زاد الحجم يزيد المردود المالي المتوقع، لذا غالبا ما تسعى المشروعات باختلاف حجم رأس المال إلى تحقيق الأهداف ذاتها، واغتنام أية فرصة لتحقيق التنافسية والتميز، ويمكن القول في هذا الشأن أن فاعلية سوق السلع المنتجة في محافظة أريحا والأغوار مؤشر على تحقيق التنافسية بغض النظر عن حجم المشروع، وذلك بحسب تقديمها للسلع والخدمات الملائمة للسوق المحلية، خاصة مع معرفة أصحاب المشروعات بالعرض والطلب.

كذلك تؤدي متغيرات مثل الأيدي العاملة والخبرة في المجالات الحرفية والصناعية والزراعية والمقاولات دوراً بارزاً في تحقيق التنافسية، وهي الأسس التي يتم بناء عليها إنشاء مشروع، ورغم اختلافها بحجم رأس المال إلا أنها تسعيى لتحقيق الأهداف ذاتها، إذ يزيد وجود هذه المتغيرات من القدرة على التنافس، وفي الوقت ذاته، تتطلب خدمات المحافظة ذاتها بأن تكون على أكمل وجه.

وفي هذا الشأن أشارت دراسة (Gorynia. 2006) إلى أن رأس مال المشروع يؤثر في القدرة التنافسية العادية عندما تكون نتائج تفاعلات محددة متساوية توقعات أصحاب المصلحة المشاركين، وعندما تكون النتائج الفعلية أعلى من متوقع، لذا يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال دور المحافظة في

تحسين البيئة الاقتصادية التي تكشف القدرة التنافسية المرتبطة برأس المال، مما يحدد قدرة المشروعات على اتخاذ الإجراءات السليمة التي تؤدي للمنافسة الفاعلة، مثل سرعة الاستجابة للتغيرات في السوق، والاستخدام الماهر للموارد، فهذه البيئة تسهم المحافظة في تغييرها، بينما يقوم رأس المال بتوظيق قدرة المشروع على بناء قدرة تنافسية على المدى الطويل، ويسهم بتحدد القدرة التنافسية المرتبطة بنتائج المنافسة، مثل الحصة السوقية، والحصة في مبيعات المنتجات تماشياً مع إجراءات المحافظة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين.

اتضح من النتائج أنه قد كانت الفروق في تعزيز القدرة التنافسية بين عدد العاملين (من 1 – 5) و(13 فأكثر) لصالح (من 1 – 5)، يفسر الباحث هذه النتيجة بأن المشروعات التي يعمل بها (1–5) عاملين تكون عادة من المشروعات الصغيرة، والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير وقد يكون مجال التنافس فيها أقل حدة، مثل المشروعات الحرفية والتجارية الصغيرة، والتي عادة ما تكون منتوجاتها متداولة ومعرفة، بينما المشروعات التي يعمل بها أكثر (13) عامل، مثل المشروعات الزراعية والسياحية، والتي تحتاج إلى رأس مال أكبر وأيدي عاملة ذات مهارة عالية وغيرها من العوامل التي تزيد من التنافسية، فيكون تأثر المشروعات ذات عدد العاملين (1–5) أكبر من الخدمات التي تقدمها المحافظة، كذلك تكون الفائدة أكبر، وذلك أنّ أي تغيير وتحسين طفيف بالشوارع وبهيكلية السوق والتنظيم، يؤدي إلى تحسّن الإقبال على المشروعات الصغيرة.

ويرى الباحث أنّ خدمات المحافظة تتلاءم مع هذه المشروعات (1 – 5 عاملين) من حيث استقرار البيئة الاقتصادية في المحافظة، حيث إنّ الاستقرار الجزئي للاقتصاد يعود على هذه المشروعات بمردود إيجابي أكبر مقارنة مع المشروعات التي يعمل بها (13 فأكثر) من العاملين، لأنها تحتاج لاستقرار اقتصادي مستمر وكلي، مع توفير الخدمات المجدية والضرائب الأقل، كذلك قدرة هذه المشروعات (1–5) بالتعامل مع الدورات الاقتصادية في بيئة الأعمال تكون لا تتطلب قوى عاملة وخبرات وكوادر بشرية أكبر، إضافة لذلك تحتاج المشروعات ذات عدد العاملين (13 فأكثر) إلى قيام المحافظزة بترك أثر إيجابي في التنافسية والنمو وبقرارات وتنظيم السوق، لأنّ تكاليف التطوير

والإنتاج والتكاليف التشغيلية لديها أكبر من المشروعات (1–5) عاملين، فتحتاج إلى بيئة تنافسية ذات مؤشرات أعلى.

ويمكن تفسير هذه النتيجة أنّ فئة المشروعات (1 –5) يفيد تقليل التكاليف التشغيلية، ويفيد في تحسين موقع المشروع في السوق، من حيث نقل المشروع وتوسعته بتكاليف أقل، والإضافة عليه وتغيير نمط إنتاجه بتكاليف أقل من المشروعات من فئة (13 عامل) فأكثر، وهذا بدوريه يؤدي إلى تقديم نفس المنتجات أو منتجات مماثلة بأسعار أقل ومقبول للمستهلك، إذ يعتمد تحقيق هذا الموقع على العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، وتكتسب هذه المشروعات المؤسسات قدرتها التنافسية وميزتها التنافسية عندما تتكيف بشكل فاعل مع متطلبات السوق وتغيراتها، وهذا ما أكدته دراسة (Lisinski, 2005).

5.2التوصيات:

بناء على النتائج السابقة فإن الباحث يوصي القائمين على محافظة أريحا والأغوار بما يأتي:

1) إنشاء المحافظة لجان اقتصادية متخصصة يكون عملها مركزاً على تحليل احتياجات السوق في المحافظة، بناء على الواقع القائم لمشاريع الأعمال.

2) تفعيل مؤشرات التنافسية كمعايير لجودة الأعمال والخدمات، من حيث تحسين الجودة منتوجات مشروعات الأعمال لتطويرها على أسس علمية.

3) تشكيل لجان لمتابعة قضايا أصحاب مشروعات الأعمال بعمل عمل لقاءات دورية معهم، تستدل منها المحافظة على مدى تطبيق مؤشرات التنافسية وتفعيلها بما يخدم هذه المشروعات.

4) القيام بإجراءات قانونية مثل تخفيض الضرائب والتشجيع على استثمارات الأراضي غير المستغلة لنواحي اقتصادية، لتشجيع مشاريع الأعمال ودعمها ولإيجاد سوق تنافسية قوية.

5) زيادة الاهتمام بمقومات هيكلية السوق من طرق داخلية وبنية تحتية لإيجاد بيئة تنافسية.

6) تفعيل دور المحافظة كمنظم وموجه للسوق عن طريق تحديد المنتوجات المطلوبة محلياً وسياحياً، وذلك بزيادة إطلاع المحافظة على احتياجات مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المؤدية إلى تطويرها.

7) متابعة الدوائر المتخصصة في المحافظة للأعمال التجارية للحفاظ على استمرارية عمل مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ضمن بيئة اقتصادية فاعلة ومنتظمة.

8) الاهتمام بتنظيم العمليات التجارية وتقديم المشورة والتوجيه لأصحاب المشروعات بما يتلاءم وحجم السوق وإمكانات التوسع مستقبلاً بالأعمال، وذلك بإنشاء أقسام متخصصة لمواكبة المشروعات وتنظيمها أو التشجيع على إنشاء مشروعات جديدة بدراسة العرض والطلب لتفعيل التنافسية.

9) الاهتمام بالبنية التحتية والمرافق العامة داخل المحافظة لتلبية احتياجات أصحاب المشروعات، ولتكوين بيئة تنافسية داعمة للابتكار والتطوير، وزيادة الاهتمام بخدمات المستهلكين كي تتناسب واحتياجات التطوير القائم على معايير اقتصادية.

10) اعتماد معايير التنافسية ومؤشراتها، ومعايير الجودة قدر الإمكان أثناء تصميم الأسوق وتنظيم هيكليتها سواء للسوق أم للمشروعات القائمة والمستحدثة.

11) إجراء دراسات مشابهة تكون أكثر شمولاً وعمقاً وتشتمل على عينة أكبر من أفراد المجتمع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأسرج، حسين (2013). **تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.** مؤسسة MPRA، مصر.

بلوناس، عبد الله (2006). **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية.** بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الفترة 17–18 إبريل 2006، جامعة بومرداس، الجزائر.

بن أحمد، محمد (2017). **دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط – بنك– القبة– الجزائر العاصمة.** رسالة ماجستير، جامعة العربي بن المهيدي، الجزائر.

بوزايد، وسيلة (2012). **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف.** رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). **مسح القوى العاملة الفلسطينية – محافظة أريحا والأغوار: التقرير السنوي: 2018.** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008 – ب)، **مسح اتجاهات أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية،** أيلول 2008– الإعلان الصحفي حول نتائج المسح. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2008 – أ)، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2007– المنشآت الاقتصادية: النتائج النهائية.** رام الله، فلسطين.

حسان، خضر، (2002): تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة جسر التنمية،** المعهد العربي للتخطيط، المجلد 01، سبتمبر 2002، الكويت.

حسين، ندى (2011). **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية – دراسة تطبيقية على شركات الأدوية بجمهورية مصر العربية**. رسالة ماجستير، جامعة بنها، مصر.

الحسيني، فلاح (2006): **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميّز**، دار الشروق، فلسطين.

خليل، عبد الرازق (2011): **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة الأغواط. الجزائر.

شريط، عابد، وسدي، علي (2014). **دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني**. مقال الكتروني، منشور على الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/234139026

صافي، خليل (2017). **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

عطياني، نصر (2009): **مشاكل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

العطية، ماجدة (2002): **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفليت، عودة (2011): **المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص – 1081 ص 1129يونيو2011

قدي، عبد المجيد (2002): **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل. دردير، صالح (2005): **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا،25-27 /7/ 2005 .

المحروق، ماهر، ومقابله، إيهاب (2006): **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**،

بحث منشور، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

مَقابلة، إيهاب (2012): **أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية اقتصاد قطاع غزة**، دراسة ميدانية، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت

مقداد، محمد (2002): **أثر الحصار الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى على قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين – دراسة حالة قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

مكحول، باسم (2005): **منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الواقع والاحتياجات**. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

مهنا، علي. وأبو بكر، أحمد (2001): **المؤسسات الصغيرة: دورها في الاقتصاد الفلسطيني وأثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها**، اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

موارد، حطاب (2011). **دور السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية (دراسة حالة: مجمع صيدال)**. رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.

الموقع الالكتروني لمحافظة أريحا والأغوار (2020). **محافظة أريحا والأغوار**. على الرابط: http://www.jericho.plo.ps/index.php?p=page&n=22

الميهي، جمال (2004). **تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر – إطار سياسي عام وخطة عمل**. منشورات وزارة المالية المصرية، مصر.

النجار، فايز، والعلي، عبد الستار (2006): **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نصر الله، عبد الفتاح (2005): **المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**، دراسة مقدمة إلى وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

النمروطي، خليل، وصيدم،أحمد (2012): **بطالة الخريجين ودور المشروعات الصغيرة في علاجها**، بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين.

نوير، طارق (2002). **دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"**. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

هواري معراج، وأحمد الشميمري، وفتحية عبيدي (2016). قدرة المشاريع صغيرة الحجم ذات التوجه الردي على تطوير استراتيجيات تسويقية تنافسية– دراسة تحليلية في مجموعة مختارة من المشاريع صغيرة الحجم بمدينة الجلفة. **مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال**، مجلد 2، عدد 1، ص 136 – 164.

وديع، محمد (2003). القدرة التنافسية وقياسها. **مجلة جسر التنمية**، عدد 24، السنة الثانية، ص 1 – 29.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. Jonas A. (2002). **Strategies of competition in the market of banking services**. Library Manager and banker, Warsaw.

Bayramov, Vugar (2014) **Competitiveness In Azerbaijan - Assessing Sectorial Economic Policies**. Center for Economic & Social Development, Azerbaijan.

Blizniuk, Robert (2011). **Government Policy and Competitive Advantages A Study of the Indian Automotive Industry**. Master Thesis, Stockholm School of Economics. Sweden.

Centre for European Economic Research (ZEW); and Ustrian Institute of Economic Research (WIFO) (2018). M**easuring Competitiveness: Studies in the Area of European Competitiveness**. European Competitiveness Research, Germany.

D. Faulkner, C. Bowman, Competitive strategies, 1996, Gebethner & Ska, Warsaw.

Department of Social-economic Development Strategy of Georgia (2020). **Strategy (2017-2020) of Development Social and economic sectors in Georgia**. Government of Georgia.

Esam Elgohary (2019). The Role of ERP Capabilities in Achieving CompetitiveAdvantage: An Empirical Study on Dakahlia Governorate Companies, Egypt. **Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries,** vol. (February 2019), p 1-12.

Garden, Covent, & Martin, Ronald (2011). **A Study on the Factors of Regional Competitiveness - A draft final report for The European Commission Directorate-General Regional Policy**. University of Cambridge. England.

M. A. Lesniewski (2014). **The Resource Competitiveness of Enterprises**. Economics and Organization of Enterprise 4 (2014).

M. Gorynia (2006) Concept and methodology of research competitiveness. The competitiveness of the Polish economy in the era of integration with the European Union and globalization, Additional materials, Warsaw School of Economics Group, Lisbon, 1996, Borders competition Poltext, Warsaw.

M. Grzebyk (2009) Cluster concept and cooperation and the competitiveness of businesses. The company and region, competitiveness and innovation, **Rzeszow**, 1 (2009).

M. Grzebyk, Z. Krynski (2011). **Competition and competitiveness of enterprises. The theoretical approach, Social inequality and economic growth**. Conditions efficient operation of the company and the region, University of Rzeszow, Rzeszow, 20 (2011).

M. Kisiel M. (2005). **Internet and competitiveness of banks in Poland**, CeDeWu, Warsaw.

M. Lisinski (2005). **The concept of clusters and possibilities of its use for corporate restructuring. Restructuring of economies in transition. Instruments, course, effects.** AE in Cracow, Warsaw-Crakow.

P. Kotler, (1999). **Marketing analysis, planning, implementation and control**. SJA Publishing, Warsaw.

S. Forlicz S., Microeconomic aspects of the flow of information between market players, 1996, WSB Publishing House in Poznan, Poznan.

Siudek, Tomasz, & Zawojska, Aldona (2014). Competitiveness In The Economic Concepts - Theories And Empirical Research. **ACTA Oeconomia,** Vol 13 (1) 2014, pp 91–108.

Saunders, Mark N. K., & Philip Lewis, & Adrian Thornhill. (2020) **Research Methods for Business Students**. 8th edition.

Wifo - Institute of Economic Research (2018). **Background documents for the European Semester – Measuring Competitiveness**. DG Internal Market, Industry, Entrepreneuship and SMEs, FWC "Studies in the Area of European Competitiveness.

Yang Songling, & Muhammad Ishtiaq, & Muhammad Anwar, & Hamid Ahmed (2018). The Role of Government Support in Sustainable Competitive Position and Firm Performance. **Sustainability Journal**, Vol. 10, p 1-17.

الموقع الرسمي لمحافظة أريحا والأغوار، على الرابط: http://www.jericho.plo.ps/

الملاحق:

ملحق (1) أداة الدراسة:

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

الاستبانة

أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الكرام

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بدراسة ميدانية عن **(دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة)** وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون من المشاركين في هذا البحث، لذا نرجو من حضراتكم تعبئة هذه الاستبانة بما ترونه مناسباً ويتفق مع وجهة نظركم، مع العلم أنّها معدة لأغراض البحث العلمي، وأنه سيتم التعامل مع بيانتكم بشكل موضوعي وعلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: عدي القطب

المشرف: د. إبراهيم عوض

القسم الأول: معلومات عامة:

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار الذي ينطبق على حالتك:

1) نوع المشروع:

☐ تجاري ☐ خدمات ☐ صناعي ☐ حرفي

☐ مقاولات ☐ زراعي

2) عمر المشروع بالسنوات:

☐ 1– 5 ☐ 6 – 10 ☐ 11 فأكثر

3) حجم رأس مال المشروع بالدينار:

☐ أقل من (10000) ☐ من (10001–30000) ☐ أكثر من (30001)

4) عدد العاملين:

☐ 1– 5 ☐ 6 – 12 ☐ 13 فأكثر

القسم الثاني: عبارات الاستبانة:

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار الذي يتلاءم ووجهة نظرك:

المحور الأول: الإجراءات التي تقوم بها دوائر ومكاتب محافظة أريحا والأغوار لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة التنافسية.

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
1	تشجع المحافظة على الاستثمار التجاري في المنطقة.						
2	تسهّل المحافظة إجراءات فتح مشروعات اقتصادية في المنطقة						
3	تسهم المحافظة في تحديث البنية التحتية الخاصة بالأسواق التي تستفيد منها المشروعات						
4	تقدم المحافظة مساعدات إرشادية للحفاظ على استمرارية المشروعات القائمة						
5	تؤكد المحافظة على جودة منتجات المشروعات الاقتصادية من خلال التعليمات المستمرة						
6	تسهم المحافظة بالرقابة على المنتجات للحفاظ على مستوى لائق من هذه المنتجات						
7	تشجع المحافظة أصحاب المشروعات على عرض منتجاتهم عبر المواقع الالكترونية						
8	يتوفر في المحافظة كادر بشري يمتلك الخبرة اللازمة لتحسين منتوجات المشروعات القائمة						
9	يوجد لدى المحافظة خطط لتطوير لتطوير منتجات المشروعات الاقتصادية						

10	تشجع دائرة الرقابة على تحسين المنتجات						
11	تحسن دائرة التخطيط من الشكل الخارجي للأسواق في أريحا						
12	تساعد دائرة الرقابة في المحافظة على تطوير آليات العمل						
13	تسهم المحافظة في الحفاظ على جمالية المنطاق السياحية والاقتصادية						
14	تساعد المحافظة في تحديد المنتوجات المطلوبة عن طريق منشوراتها						
15	تقوم دوائر المحافظة بتحليل احتياجات السوق من منتجات وإطلاع أصحاب المشروعات عليها						

المحور الثاني: الإجراءات التي تقوم بها دوائر ومكاتب محافظة أريحا والأغوار من إجراءات حكومية وقانونية لزيادة التنافسية.

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
1	تنظم المحافظة عمل الأسواق باستمرار						
2	تشدد المحافظة على إجراءات السلامة والأمن للحفاظ على سلامة المشروعات						
3	تهتم المحافظة بعدم تجاوز أية مخططات أو مرافق للبنية التحتية						
4	تحدد المحافظة أنواع المشروعات القائمة						
5	تعاقب المحافظة أصحاب المشروعات المخالفين للشروط الصحية والبيئية						
6	توجد رقابة على المشروعات للتأكد من صحة وسلامة منتوجاتها						
7	توجد رقابة على المرافق العامة للتأكد من عدم وجود أي اعتداء عليها						
8	تساهم المحافظة في تنظيم حركة مرور						
9	لا توجد أية محاباة عند تطبيق القانون						
10	تنشر المحافظة التعليمات والإرشادات بشكل دوري						
11	تراقب المحافظة باستمرار أي اعتداء على لوحات الإعلانات الخاصة بالمشروعات						
12	تحدد المحافظة المسافة القانونية والارتدادات						
13	تنشر المحافظة أية قوانين جديدة تصدر عنها						
14	توجد رقابة مستمرة من المحافظة على المشروعات القائمة						
15	تشدد المحافظة على تراخيص المشروعات						

المحور الثالث: الإجراءات التي تقوم بها دوائر ومكاتب محافظة أريحا والأغوار من حيث تنظيم هيكلية الأسواق الموجود في المحافظة لزيادة التنافسية

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
1	تقوم المحافظة بإجراءت دورية على المرافق العامة للتأكد من سلامتها						
2	تحدد المحافظة أنواع المشروعات الجديدة بحسب حاجة السوق لها						
3	تزيد المحافظة من مساحات الشوارع والمرافق العامة لتحسين هيكلية السوق						
4	الصيانة التي تقوم بها المحافظة تحافظ على المتنزهات والحدائق						
5	تتفق أعمال المحافظة واحتياجات السوق						
6	تعمل المحافظة على تسهيل الوصول للأماكن التجارية والسياحية بتنظيم الشوارع						
7	تلبي خدمات المحافظة من شبكات مياه صرف صحي احتياجات المشروعات الاقتصادية						
8	تتابع المحافظة إجراءات الصيانة بشكل دوري						
9	دائرة الاستعلامات للمراجعين تطلع على أية مشكلة تتعلق بتنظيم عمل الأسواق						
10	تنظم المحافظة أماكن المشروعات الاقتصادية (المشروعات السياحية والفندية بعيدة عن المشروعات الإنتاجية والصناعية)						
11	شبكات الكهرباء والهاتف موزعة بشكل منظم						
12	تنظم المحافظة الخدمات الالكترونية والزوايا الإعلانية في شوارع المحافظة						
13	يوجد في المحافظة قسم خاص يتعلق بتنظيم المشروعات الاقتصادية (ترخيص، رقابة....)						
14	خدمات المحافظة ملائمة واحتياجات المستهلكين						

أسئلة استقصائية:

1) هل أنت راضٍ عن أداء المحافظة في ما يتعلق بدعم ومساندة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

☐ نعم ☐ لا

يرجى ذكر الأسباب التي دعت إلى إجابتك بنعم:

_____

_____

_____

_____

يرجى ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم رضاك:

_____

_____

_____

_____

2) هل لديك مقترحات يمكن تقديمها للمحافظة من أجل دعم وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة؟

_____

_____

_____

_____

ملحق (2) قائمة بأسماء السادة المحكمين:

الاسم واللقب	التخصص	مكان العمل
أ. د. محمد الخطيب	الجغرافيا الاقتصادية والسياسية	جامعة القدس
د. رائد عريقات	إدارة أعمال	الجامعة العربية الأمريكية
د. عمر الريماوي	إرشاد تربوي ونفسي	جامعة القدس

ملحق (3) وصف أفراد عينة الدراسة:

فيما يلي وصف لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
نوع المشروع	تجاري	165	58.9%
	خدمات	50	17.9%
	صناعي	8	2.9%
	حرفي	17	6.1%
	مقاولات	6	2.1%
	زراعي	34	12.1%
عمر المشروع بالسنوات	1 – 5	69	24.6%
	6 – 10	117	41.8%
	11 فأكثر	94	33.6%
حجم رأس مال المشروع بالدينار الأردني	أقل من (10000)	68	24.3%
	من (10001–30000)	166	59.3%
	أكثر من (30001)	46	16.4%
عدد العاملين	1 – 5	180	64.3%
	6 – 12	57	20.4%
	13 فأكثر	43	15.4%
المجموع		**280**	**100%**

يتضح من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المشروع أنّ الفئة تجاري قد حصلت على نسبة (58.9%)، تليها فئة مشاريع الخدمات وبنسبة (17.9%)، وتليها فئة المشاريع الزراعية وبنسبة

(12.1%)، ثم تليها فئة المشاريع الحرفية وبنسبة (6.1%)، وتليها فئة المشاريع الصناعية وبنسبة (2.9)، وحصلت فئة مشاريع المقاولات على نسبة (2.1%) فقط.

وجاء توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المشروع بالسنوات أن حصلت الفئة (6 – 10) سنوات على نسبة (41.8%)، تليها الفئة (11 سنة فأكثر) وبنسبة (33.6%)، ثم الفئة (1 – 5) سنوات وبنسبة (24.6%).

وجاء توزيع أفراد العينة حسب متغير حجم رأس مال المشروع بالدينار الأردني بأن حصلت الفئة (من (10001–30000)) على نسبة (59.3%)، ثم الفئة (أقل من (10000)) على نسبة (24.6%)، ثم الفئة (أكثر من (30001)).

وجاء توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد العاملين في المشروع أن المشاريع التي يبلغ عدد العاملين فيها (1 – 5) قد حصلت على نسبة (64.3%)، والمشاريع التي يبلغ عدد العاملين فيها (6 – 12) قد حصلت على نسبة (20.4%)، والمشاريع التي يبلغ عدد العاملين فيها (13 فأكثر) قد حصلت على نسبة (15.4%).

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	أعداد وأنواع المشروعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة أريحا والأغوار بحسب إحصاءات غرفة تجارة وصناعة أريحا	43
3.2	حجم العينة وطريقة حسابها	44
3.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها	45
3.4	نتائج معامل الثبات للمجالات	46
4.1	مفتاح التصحيح الثلاثي	48
4.2	نتائج محاور الدراسة	49
4.3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية لزيادة الإقبال على المنتوجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في المحافظة مرتبة تنازلياً	51
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في الإجراءات الحكومية والقانونية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المحافظة مرتبة تنازلياً	53
4.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة بدور محافظة أريحا والأغوار في تنظيم هيكلية الأسواق لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المحافظة مرتبة تنازلياً	55
4.6	نسبة رضا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن أداء المحافظة (n = 280)	57
4.7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع	60
4.8	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير نوع المشروع	61

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
4.9	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع المشروع	62
4.10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات	66
4.11	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عمر المشروع بالسنوات	67
4.12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار	68
4.13	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع بالدينار	69
4.14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين	70
4.15	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور محافظة أريحا والأغوار في تعزيز القدرة التنافسية في المشروعات الاقتصادية القائمة في المحافظة من وجهة نظر أصحابها يعزى لمتغير عدد العاملين	70
4.16	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين	71

فهرس المحتويات:

إقـــــرار .....أ
الشكر والتقدير .....ب
الملخص: ..... ج
ABSTRACT: ..... ه
مصطلحات الدراسة: ..... ز
الفصل الأول: خلفية الدراسة: 1
1.1 مقدمة: 1
1.2 مشكلة الدراسة: 2
1.3 أسئلة الدراسة: 3
1.4 أهمية الدراسة: 4
1.5 فرضيات الدراسة: 4
1.6 دوافع الدراسة: 5
1.7 أهداف الدراسة: 6
1.8 حدود الدراسة: 6
1.9 نموذج الدراسة: 7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 8
2.1 مقدمة: 8
2.2.1 مفهوم القدرة التنافسية: 9
2.2.2 مؤشرات القدرة التنافسية: 12
2.2.3 كيفية قياس القدرة التنافسية: 16
2.2.4 أهمية القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية: 17
2.2.5 إيجاد استراتيجية تنافسية متماسكة: 19
2.2.6 أنواع القدرة التنافسية وطبيعتها: 20
2.2.7 القدرة التنافسية على مستوى المؤسسات محلياً: 22

2.3 المحور الثاني: المشروعات الاقتصادية: 24
2.3.1 مقدمة: 24
2.3.2 أنواع مشروعات الأعمال: 24
2.3.3 المشروعات الصغيرة: 25
2.3.4 خصائص مشروعات الأعمال الصغيرة: 25
2.3.4 مزايا المشروعات الصغيرة: 27
2.3.5 أهمية المشروعات الصغيرة: 27
2.3.9 المشروعات المتوسطة: 28
2.3.8 مجالات أنشطة المشاريع المتوسطة: 29
2.4 محافظة أريحا: 31
2.5 الدراسات السابقة: 33
2.5.1 الدراسات العربية: 33
2.5.2 الدراسات الأجنبية: 37
2.5.3 نقاش الدراسات السابقة: 40
الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات: 42
3.1 المقدمة 42
3.2 منهجية الدراسة 42
3.3 بيانات الدراسة: 42
3.4 مجتمع الدراسة: 43
3.5 عينة الدراسة وطريقة حسابها: 44
3.6 أداة الدراسة: 45
3.7 صدق أداة الدراسة: 45
3.8 ثبات الأداة 46
3.9 المعالجة الإحصائية 47

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتحليلها: 48
4.1 مقدمة 48
4.2 نتائج محاور الدراسة: 49
4.3 نتائج أسئلة الدراسة: 51
4.3.1 نتيجة السؤال الأول: 51
4.3.2 نتيجة السؤال الثاني: 53
4.3.3 نتيجة السؤال الثالث: 55
4.3.4 نتيجة السؤال الرابع: 56
4.4 نتائج فرضيات الدراسة: 59
الفصل الخامس: **مناقشة النتائج والتوصيات:** 73
5.1 مناقشة النتائج: 73
5.1.1 مناقشة نتائج محاور الدراسة: 73
5.1.2 مناقشة نتيجة السؤال الأول: 74
5.1.2 مناقشة نتيجة السؤال الثاني: 75
5.1.3 مناقشة نتيجة السؤال الثالث: 77
5.1.4 مناقشة نتيجة السؤال الرابع: 78
5.1.5 مناقشة نتائج فرضيات الدراسة: 79
5.2 التوصيات: 84
المراجع: 86
الملاحق: 92
ملحق (1) أداة الدراسة: 92
ملحق (2) قائمة بأسماء السادة المحكمين: 99
ملحق (3) وصف أفراد عينة الدراسة: 100